روبرت لانسينغ ونشاطه القانوني والفكري في الولايات المتحدة الأميركية حتى عام ١٩١٤.

Robert Lansing, his legal and intellectual activities in the United States of America until 1914.

أ.م.د مأمون شاكر إسماعيل

الجامعة المستنصرية – كلية التربية – قسم التاريخ

E-Mail: dr.mamoon@uomustansiriyah.edu.iq

روبرت لانسينغ ونشاطه القانوني والفكري في الولايات المتحدة الأميركية حتى عام ١٩١٤.

أ.م.د مأمون شاكر إسماعيل

مستخلص :

عُرِف روبرت لانسينغ تاريخياً على أنه وزير الخارجية الأميركية في عهد الرئيس وودرو ولسون بين عامي ١٩١٥ – ١٩٢٠ ، وهو المنصب الأبرز الذي تولاه في حياته الوظيفية. إلا أن عمله في السنوات التي سبقت ذلك التاريخ لم تكن أقل أهمية من منصب وزير الخارجية ، إذ إن تخصصه في مجال القانون فسح المجال أمامه للعمل كمستشار قانوني في العديد من اللجان الأميركية التي دافعت عن حقوق ومصالح الولايات المتحدة الأميركية في قضايا التحكيم الدولي ، وقد أهلته خبرته التي إكتسبها في ذلك المجال الى المشاركة في تأسيس الجمعية الأميركية للقانون الدولي التي أصبح عضواً بارزاً فيها منذ عام ١٩٠٦، وكرّس عضويته في الجمعية لإلقاء العديد من الخطب والكلمات التي عبّر فيها عن آراءه في النظام الفيدرالي للولايات المتحدة وتأثيره في سياستها الخارجية. ينتهي الإطار الزمني للبحث مع تولي روبرت لانسينغ منصب مستشار في وزارة الخارجية الأميركية عام ١٩١٤.

Abstract:

Robert Lansing was historically known as the US Secretary of State under President Woodrow Wilson from 1915 to 1920, the most prominent position he held in his career. However, his work in the years preceding that date was no less important than the position of Secretary of State, his specialization in the field of law allowed him to work as a legal advisor in many American committees that defended the rights and interests of the United States of America in international arbitration cases. His experience gained in that field qualified him to participate in the founding of the American Society of International Law, of which he became a prominent member since 1906. He dedicated his membership in the society to give many speeches, in which he expressed his views on the federal system of the United States and its impact on its foreign policy. The historical frame of the research ends when Robert Lansing taking up the post of advisor in the US State Department in 1914.

كلمات مفتاحية : روبرت لانسينغ – القانون الدولي – التحكيم الدولي.

المقدمة :

يُعد روبرت لانسينغ واحداً من الشخصيات السياسية الأميركية البارزة التي تولت منصباً مرموقاً في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية ، ألا وهو منصب وزير الخارجية. وقد شاءت الظروف أن يدير الوزارة في مدة حرجة نظراُ لتراجع العلاقات السلمية الدولية وبالتحديد في أوربا التي شهدت في ذلك الحين حرباً ضروساً بين دولها الكبرى. لقد وجدنا من خلال إطلاعنا على الكثير من المصادر أن تركيز أغلب المؤرخين الذين تتبعوا حياة روبرت لانسينغ جاء منصباً على المدة المذكورة آنفاً ، أي مدة نشاطه السياسي مع إهتمام بسيط بما سبقها من نشاط قانوني وفكري أظهره في فترة حياته التي سبقت عام ١٩١٥ ، أي أن الكثير من المصادر أهملت الجانب الأطول زمنياً من حياته التي بنى فيها شخصيته وصنع لها صيتاً مرموقاً أوصله فيما بعد الى منصب مستشار في وزارة الخارجية ثم وزيراً لها. إذ وجدنا أن نشاطه القانوني لا يقل أهمية عن نشاطه السياسي ، وأن ما أنجزه في العمل القانوني فاق ما قدّمه في العمل السياسي ، وهذا ما لمسه وأدركه أغلب الذين عاصروه ومنهم زملاؤه المقربون . لذا إرتأينا الخوض من خلال هذا البحث في حياة روبرت لانسينغ منذ نشأته ثم دراسته ودخوله مجال العمل القانوني الذي جعله شخصية بارزة في الأوساط القانونية الأميركية ومن ثم السياسية.

حاولنا من خلال صفحات البحث معرفة ما إذا كانت عائلته الممثلة بأسلافه من الأجداد ووالده ووالدته ذات تأثير على شخصيته وطموحه ، وهل مثّل ذلك الإرث المعنوي دافعاً له ليشق طريقه في الحياة لاسيما الدراسية ومن ثم العملية. وحاولنا أيضاً معرفة الفائدة الحقيقية التي جناها من زواجه بإبنة أحد كبار رجال القانون وواحد من الذين سبق لهم تولي منصب وزير الخارجية الأميركية. وفي المجمل أردنا إظهار مدى تعلقه بإختصاصه القانوني الذي فسح له المجال واسعاً لكي يعبّر ويناقش وينتقد الكثير من جوانب السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة ، ذلك المجال الذي لم يعد يجده كثيراً عندما أصبح وزيراً للخارجية ، إذ تراجع نشاطه الفكري في التأليف والكتابة نظراً لثقل المسؤولية التي أنيطت به وحساسية المرحلة التي خدم فيها بذلك المنصب.

لم تكن المصادر المتوفرة عن جزء من حياته الممتد حتى عام ١٩١٤ كثيرة أو وافية ، وربما تعاملت بعضها مع شخصية روبرت لانسينغ على أنها لا تعدوا عن كونها شخصية موظف قانوني مساعد ، لاسيما في قضايا التحكيم الدولي المتعددة التي ساهم فيها ، ومع ذلك تمكنّا بعون الله تعالى من الإستفادة من المتوفر منها الى أقصى حد وفي حدود ما يخدم الموضوع ، فكانت هناك أطروحة الدكتوراه للمؤلف توماس هنري هارتغ T.H.Hartig المعنونة (روبرت لانسينغ سيرة ذاتية

تفسيرية) Robert Lansing An Interpretive Biography التي أفادتنا في المبحث الأول المتعلق بنشأته وعائلته ودراسته. وكان للوثائق دور مهم أيضاً لاسيما محاضر إجتماعات الجمعية الأميركية للقانون الدولي Proceedings of The American Society of International Law التي أفادت البحث في إظهار دور لانسينغ في الجمعية المشار اليها ، ثم جاء نتاجه الفكري المتمثل في البحوث المشار الى عناوينها في المبحث الأخير والتي وضع فيها آراءه القانونية والفكرية في مواضيع عديدة تخص القانون والسياسة.

أخيراً ، ربما يكون البحث قد إحتوى على بعض الهفوات غير المقصودة والتي تخضع لوجهات نظر القراء الكرام ، لكنه في النهاية جهد وضعنا فيه ما تعلمناه من أساتذتنا الموقرين جزاهم الله خيراً في الدنيا والآخرة. وعلى أي حال ، يعود الرأي في النهاية الى القارئ الكريم .. والله الموفق.

أولاً – نبذة عن روبرت لانسينغ ، نسبه وحياته المبكرة :

ولد روبرت لانسينغ Robert Lansing في السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٨٦٤ في ووترتاون Watertown إحدى المدن الصغيرة شمال ولاية نيويورك. إنحدر والده من أصول هولندية وبالتحديد من مقاطعة أوفيرايسيل Overijssel الواقعة في النصف الشمالي لهولندا. هاجر جد عائلته الأكبر جيريت فريدريكس Gerrit Frederickes لانسينغ الى نيويورك مصطحباً عائلته اليها عام ١٦٤٠ ، مستفيداً من وفرة مساحات الأراضي التي قدمت الى المهاجرين الوافدين على شكل منح إقطاعية والتي ساعد ريعها على توسع أبناءه وأحفاده في نشاطهم الاقتصادي ، إذ تنوع ذلك النشاط ليشمل شراء وبيع الأراضي وتجارة لحوم المواشي. ساهم ذلك الوضع المادي المريح في رفع شأنهم بين سكان مستعمرة نيويورك ، إذ مكّن البعض منهم من تولي وظائف ومسؤوليات إجتماعية بارزة منذ أواسط القرن الثامن عشر.[١]عُرف عن عائلة لانسينغ بشكل عام دعمها للثورة الأميركية ومساهمتها فيها بشكل أو بآخر ، إذ كان أحد أبنائها جاكوب Jacob لانسينغ عضواً في لجنة نيويورك للسلامة العامة في السنوات الأولى للثورة ، تلك اللجنة التي مارست نوعاً من السلطة القضائية والمراقبة الأمنية على بعض الجوانب الإدارية والإجتماعية في المدينة خلال أحداث الثورة [٢]، إضافة الى مساهمته في القتال ضد البريطانيين كضابط في الجيش القاري.[٣]

ضمت العائلة التي ولد فيها روبرت كل من والده جون John لانسينغ الذي ولد عام ١٨٣٢ في نيويورك ، وعمل محامياً ومستشاراً قانونياً في أغلب سنين حياته التي إمتدت لخمس وسبعين

عاماً حتى توفي عام ١٩٠٧ [٤]، ووالدته ماريا لاي دوج Maria Lay Dodge وهي إبنة إدوين Edwin دوج (١٨٠١– ١٨٧٧) الذي تولى وظائف عديدة منذ شبابه منها وكيلاً لأراضي عائلة جوفرنر موريس Gouverneur Morris في نيويورك وعضواً في المجلس التشريعي للولاية وقاضياً في نظام محاكمها [٥]، لذا كان جده لوالدته بمثابة قدوة له منذ صغره بما حققه من مكانة وظيفية مرموقة إمتد تأثيرها عليه وعلى مستقبله فيما بعد. كان روبرت الإبن الأكبر لوالديه ولكنه لم يكن الوحيد ، إذ كان هناك أخوه إدوين Edwin الذي عاش ثلاث سنوات فقط (١٨٦٧– ١٨٧٠) ، وأخته إيما Emma (١٨٧٢– ١٩٥٦) وأخته الأخرى كاثرين Katharin (١٨٧٥– ١٩٣٣).[٦]

تخرج روبرت من المدرسة الثانوية في ووترتاون عام ١٨٨٢، وقدم للدراسة في السنة ذاتها [٧] في كلية أيمرست Amherst College وهي كلية خاصة تأسست عام ١٨٢١ في مدينة أيمرست بولاية ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأميركية [٨] وكانت ذات منهج أساسي عُرف بـ (الفنون المتحررة) أو العلوم الإنسانية ، كانت موادها الدراسية تهدف الى تطوير المعرفة العامة لدى الطلبة وتنمية قدراتهم على التفكير لاسيما في العلوم الإنسانية كالفلسفة والأدب واللغات والفنون الجميلة والتاريخ وبعض العلوم الطبيعية لاسيما الفيزياء والرياضيات. [٩]

كان مستوى روبرت لانسينغ الدراسي متذبذباً ، إذ وجد ضالته في بعض المواد التي كان يميل الى دراستها أكثر من غيرها ، فمثلاً كانت لديه رغبة كبيرة في دراسة الأدبين اليوناني واللاتيني فضلاً عن الأدب الإنكليزي ممثلاً بمؤلفات وليم شكسبير ، إلا أن هذا لا يعني أنه أخفق في دراسة أصناف العلوم الأخرى ، إذ إستطاع الإلمام باللغتين الفرنسية والألمانية ، وتلقى محاضرات عديدة على إمتداد السنوات الأربع في الفلسفة والأديان ولاسيما المسيحية ، فضلاً عن البراعة التي أظهرها في دراسته للعلوم الطبيعية ، أما الغريب في موضوع تحصيله الدراسي فكان صعوبة إجتيازه لمادة الاقتصاد السياسي التي كانت مقررة عليه في السنة الأخيرة من دراسته في الكلية المذكورة ، إذ أن تلك المادة الدراسية كانت من المؤشرات المبكرة التي توضح وتحدد ملامح المستقبل السياسي لمن كان يستطيع التفوق فيها ، فهي جزء مهم من المعارف المطلوبة التي تميز من كان لديه طموح سياسي مستقبلي من عدمه . لوحظ عليه من جانب آخر ، إهتمامه بمادة علم النفس التي كان لها أثر مهم في مستقبله كرجل قانون ، كما أفادته على الأمد البعيد في فهم شخصيات مرؤوسيه السياسيين ودوافعهم المتعددة في إتخاذ القرارات لاسيما عندما عمل مستشاراً في وزارة الخارجية الأميركية ومن ثم وزيراً للخارجية. وعلى العموم ، لم يُظهِر روبرت لانسينغ في

السنوات الأربع من دراسته في الكلية نبوغاً علمياً لافتاً ، ونجح بدرجات وتحصيل متوسط . وفي الوقت نفسه ، لم تثنهِ دراسته الأكاديمية عن قراءاته وإطلاعاته الخاصة التي تمثلت بميله الى قراءة الكتب المتعلقة بالتاريخ وبالتحديد تاريخ ولايته نيويورك التي ولد ونشأ وترعرع فيها.(١٠)

تخرج روبرت لانسينغ عام ١٨٨٦ ضمن الدفعة الخامسة والعشرين لكلية إيمرست التي أقامت عمادتها حفلاً تكريمياً لأولئك المتخرجين الذين كان روبرت من بينهم . ومما يشار إليه أيضاً ، أن حضوره لذلك الحفل لم يكن بأعتباره خريجاً فقط ، بل كمندوبٍ عن (الجمعية التاريخية لمقاطعة جيفرسون) التي كانت توثق المناسبات البارزة لبعض أبناء المقاطعة التابعة لولاية نيويورك بالتقارير والصور ، وهذا يعني أنه بدأ بممارسة عمل وظيفي بسيط قبل تخرجه من كلية إيمرست .(١١)

أراد روبرت فيما يبدو السير على خطى والده بعد تخرجه من الكلية ، فوالده كان محامياً بارزاً ، وعضواً في نقابة المحامين في ووترتاون منذ عام ١٨٥٣ ، وشكل عام ١٨٥٥ مع زميله القاضي جورج شيرمان George Shirman (١٧٩٩– ١٨٦٣) شركة للمحاماة والخدمات القانونية ، وإستمرت تلك الشراكة مع مَن خَلَفَ شيرمان بعد وفاته حتى عام ١٨٧٨ ، وبعدها آلت ملكية الشركة إليه.(١٢) بدأ روبرت بعد تخرجه من الكلية بالحضور الى الشركة المذكورة في مدينة ووترتاون ، وكان الهدف من ذلك قراءة كتب القانون والتتلمذ على يد والده والإستفادة من خبرته القانونية. وأثمر نشاطه ذلك عن قبوله في نقابة المحامين في ووترتاون بعد أن إجتاز إختبار النقابة عام ١٨٨٩ ، الأمر الذي شجع والده على ضمّه الى شركته ليصبح شريكاً له فيها ، إذ أصبح الإسم الرسمي لتلك الشركة (لانسينغ و لانسينغ Lansing and Lansing Firm) نسبة الى الشريكين الأب جون لانسينغ والإبن روبرت لانسينغ ، وهو المنصب الذي بقي محافظاً عليه حتى وفاة والده عام ١٩٠٧.(١٣)

يبدو أن مهنة المحاماة رغم أنها مثلت طموحاً سعى اليه روبرت لانسينغ بشكل واضح بعد تخرجه من الكلية ، إلا أنها لم تكن طموحاً كافياً أو نهاية المطاف في حياته المهنية ، لذا خطا خطوة ذكية في ذلك الشأن ، على الرغم من أنها بدت لأول وهلة ذات بعد إجتماعي صرف ، إذ تزوج عام ١٨٩٠ من أليونور فوستر Eleanor Foster البنت الكبرى للسياسي الأميركي المعروف جون واتسون فوستر John W. Foster (١٨٦٣– ١٩١٧) الذي تعددت مجالات نشاطه من العسكرية الى القانونية فالدبلوماسية والصحفية وقضايا التحكيم الدولية ، لكن يعتبر منصب وزير الخارجية الأميركية الذي تولاه من شهر كانون الثاني (يناير) ١٨٩٢حتى شهر شباط (فبراير) ١٨٩٣ أي خلال السنة الأخيرة من عهد الرئيس بنجامين هاريسون أهم ما ميز تاريخه السياسي ،

إذ كان لذلك الزواج دور مهم في تعرف روبرت بشكل أوسع على الأوساط السياسية التي كانت على صلة بوالد زوجته ، فضلاً عن التزكية والدعم المعنوي الذي حظي به منه والذي جعله محط أنظار تلك الأوساط التي أرادت في الوقت نفسه إختبار إمكانياته القانونية في القضايا السياسية.(١٤)

ثانياً : نشاطاته في قضايا التحكيم الدولية :

برز إسم روبرت لانسينغ لأول مرة على صعيد السياسة الخارجية الأميركية عن طريق قضايا التحكيم المستندة الى القانون الدولي والمتعلقة بالخلافات بين الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول المجاورة مثل كندا وغير المجاورة مثل بريطانيا حول قضايا الحدود والحقوق البحرية. ويعود الفضل في إختياره للعمل في تلك القضايا الى والد زوجته جون فوستر الذي تم تعيينه من قبل الإدارة الأميركية عام ١٨٩١ كرئيس للجنة المكلفة بالدفاع عن حقوق الولايات المتحدة الأميركية في التحكيم المتعلق بقضية (فقمة الفراء في بحر بيرنغ) ، ووفقاً لطلب فوستر وافقت وزارة الخارجية الأميركية في شهر آذار (مارس) ١٨٩٢ على تعيين روبرت لانسينغ كعضو مستشار في اللجنة المذكورة.(١٥)

برز موضوع صيد حيوان الفقمة البحرية المكسوة بالفراء بعد عام ١٨٦٧ عندما إشترت الولايات المتحدة الأميركية إقليم الآسكا من روسيا ، بما فيها جزر بريبيلوف Pribilof Islands الواقعة في بحر بيرنغ الى الجنوب الغربي من الآسكا (١٦)، وهي الجزر التي تتكاثر عليها الفقمة المكسوة بالفراء ، والتي كان فراؤها يدر على صياديها أرباحاً وأموالاً كثيرة ، فيما كانت الحكومة الأميركية تحصل على نسبة من تلك الأرباح ، علماً أن عمليات الصيد كانت تتم على أراضي تلك الجزر خلال أشهر التكاثر إبتداءاً من شهر مايس (مايو) وإنتهاءاً بشهر أيلول (سبتمبر) سنوياً. بدأت المشكلة بسبب وجود عمليات صيد أخرى في وسط بحر بيرنغ كان يقوم بها صيادو مقاطعة كولومبيا البريطانية الكندية ، مما أدى الى تناقص أعداد حيوان الفقمة التي تصل الى جزر بريبيلوف الأميركية (١٧) ، لذا وجهت وزارة الخزانة الأميركية في أواسط عام ١٨٨٦ الصيادين الأميركيين الى الإستحواذ على سفن صيادي كولومبيا البريطانية الكنديين ومنعهم من ممارسة الصيد ، الأمر الذي كان يعني أن بحر بيرنغ أصبح بحراً مغلقاً وفقاً لرغبة الحكومة الأميركية ، وأن عمليات الصيد فيه باتت حكراً على الصيادين الأميركيين ، على الأقل فيما يخص صيد حيوان الفقمة ، ورأى بعض السياسيين الأميركيين أن بلادهم لم تكن تملك الحق القانوني في ذلك

التصرف ، ولم تنجح المفاوضات الدبلوماسية بين الجانبين لحل المشكلة ، لذا تم اللجوء الى التحكيم.[١٨]

بدأ روبرت لانسينغ عمله في تلك اللجنة بإندفاع ملحوظ لغرض إثبات جدارته في مهمته الوظيفية الجديدة ، تمثلت تلك المهمة بالسفر الى بعض الدول لجمع الأدلة التي قد تدعم موقف الولايات المتحدة تجاه الموضوع مثار الخلاف مع بريطانيا وكندا ، والتي تفيد أيضاً لجنة الدفاع الأميركية في مرافعاتها ونقاشها أمام محكمة التحكيم [١٩] التي ضمت سبعة محكمين إثنين من بريطانيا وإثنين من الولايات المتحدة الأميركية وثلاثة آخرين موزعين على كل من إيطاليا والسويد وفرنسا وتقرر أن تُعقد جلساتها في باريس.[٢٠] ويبدو أن ذلك العمل الذي قام به لانسينغ – على الرغم من أهميته – لم يكن يشكل مانعاً أمامه في الإستفادة من جوانبه الأخرى ، إذ كانت رحلات السفر بالنسبة له فرصة للإطلاع والتعرف على مناطق لم يكن حتى ذلك الحين قد بلغها أو سافر اليها مثل مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا ومدينتي باريس ولندن.[٢١]

إستمر عمل تلك اللجنة بين عامي ١٨٩٢– ١٨٩٣ ، وبعدها أصدرت المحكمة المكلفة بالتحكيم قراراتها بعد أن إستمعت الى مرافعات ووجهات نظر اللجان البريطانية والكندية والأميركية . جاءت القرارات لتصب في صالح الولايات المتحدة ، إذ أيدت مطالب الجانب الأميركي بمنع الصيادين الكنديين والبريطانيين من صيد حيوان الفقمة لاسيما في فترة تكاثره المشار اليها في مياه بحر بيرنغ حفاظاً على عدم تناقصه وإنقراضه ، الأمر الذي إعتبره الجانب الأميركي إنتصاراً لموقفه وتأييداً لمطالبه ، بينما إعتبره الجانب الكندي – تحديداً – أنه منعٌ وتهديدٌ لمصالح الصيادين الكنديين على الأمدين القريب والبعيد. أما مسألة التعويضات التي طالب بها الجانب الأميركي بسبب الصيد الجائر للصيادين الكنديين والبريطانيين لحيوان الفقمة في مياه بحر بيرنغ ، وتلك التي طالب بها الجانبان الكندي والبريطاني بسبب إستيلاء الأميركيين على سفن وقوارب الصيادين الكنديين والبريطانيين ، فقد رفضت المحكمة إصدار قرار بشأنها ، وطلبت من طرفي النزاع إجراء مفاوضات بينهما للتوصل الى حل بشأنها.[٢٢] لقد بدا واضحاً بعد نهاية عمل اللجنة الأميركية أن رئيسها جون فوستر والد زوجة روبرت لانسينغ كان راضياً عن أداء الأخير ، إذ إمتدحه في مذكرة رفعها عام ١٨٩٣ الى وزير الخارجية الأميركية وولتر غريشام Walter Gresham (١٨٣٢– ١٨٩٥) ، مشيراً الى أن لانسينغ ساهم بشكل فعّال في جمع الأدلة التي دعمت موقف لجنة الدفاع الأميركية أمام محكمة التحكيم الدولية ، ومبدياً رأيه بأن لانسينغ لن يتأخر عن تقديم المشورة لوزارة

الخارجية الأميركية بشأن الموضوع الذي تم حسمه في المحكمة الدولية متى ما طلبت منه الوزارة ذلك.(٢٣)

كان من الواضح أن الموضوع – حسب قرارات المحكمة في حينها – لم ينتهِ عند ذلك الحد ، إذ كان لابد للطرفين المتنازعين وضع صيغة للتفاوض من أجل حسم مسألة التعويضات التي طالب البريطانيون بها ، وهو ما جرى بالفعل بعد ثلاث سنوات ، إذ توصل الأميركيون والبريطانيون في الثامن من شباط عام ١٨٩٦ الى إتفاق لتشكيل لجنتين من المفوضين القانونيين واحدة بريطانية والأخرى أميركية لغرض التفاوض والتوصل الى إتفاق حول القضايا العالقة بين البلدين ، وقد عرفت اللجنة الأميركية بإسم لجنة مطالبات بحر بيرنغ أو المفوضية المتعلقة بمطالبات بحر بيرنغ ، وعُرف أعضاؤها بالمفوضين.(٢٤) أختير روبرت لانسينغ من قبل وزارة الخارجية الأميركية عضواً مفوضاً في اللجنة الأميركية التي بدأت عملها حسب الاتفاق مع الجانب البريطاني في مبنى الجمعية التشريعية في مدينة فكتوريا بمقاطعة كولومبيا البريطانية الكندية في أواخر شهر تشرين الثاني عام ١٨٩٦ ، كانت الجلسات مشتركة بين الجانبين ، تم فيها تبادل الآراء والنقاشات ، وظهر دور روبرت لانسينغ من خلال المداخلات القانونية وإستجواب عدد من الشهود المتضررين لاسيما من مُلّاك وصانعي السفن والقوارب الشراعية البريطانيين والكنديين (٢٥) ، وتُظهر محاضر جلسات لجان المفوضين الكثير من المداخلات الكلامية لروبرت لانسينغ مع المفوضين البريطانيين والأسئلة الإستجوابية التي وجهها للشهود والتي ساهمت في تكوين تصور أكثر وضوحاً عن الأضرار التي وقعت على الجانبين البريطاني والكندي.(٢٦) أُختُتِمت أعمال اللجنتين المذكورتين بعد جلسات متعددة إستمرت بين عامي ١٨٩٦– ١٨٩٧ ، وقد إقتنعت اللجنة الأميركية بالمطالب البريطانية القائمة على أساس التعويض المالي ، وتم إبلاغ وزارة الخارجية الأميركية بذلك. وإستناداً عليه ، أصدر الكونغرس الأميركي قراراً وافق فيه على أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية بدفع مبلغ قدره (٤٧٣,١٥١) أربعمائة وثلاث وسبعين ألفاً ومائة وواحداً وخمسين دولاراً أميركياً كتعويض عن الأضرار التي لحقت بمُلّاك سفن الصيد البريطانية والكندية.(٢٧)

كانت قضية حسم الخلاف الحدودي بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا ولاسيما تحديد الحدود وترسيمها بين ألآسكا ومقاطعة كولومبيا البريطانية الكندية ، واحدة من القضايا المهمة التي إشترك روبرت لانسينغ في جهود حلها. إذ كانت مسألة رسم حدود جنوب شرق ألآسكا قد شهدت مفاوضات بين الجانبين الأميركي والبريطاني على إمتداد الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، لكن تلك المفاوضات لم تثمر عن حل نهائي لأسباب عديدة. لقد شرح روبرت لانسينغ تلك

الأسباب في خطاب ألقاه في جمعية الجغرافيين الأميركيين بتاريخ التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٠٤ ، أي بعد عام واحد من الاتفاق الأميركي – البريطاني على حل مشكلة الحدود المشار إليها ، إذ أشار الى أن تلك المنطقة تتميز بكثرة الجزر ذات المساحات الصغيرة ، وكثرة الخلجان والقنوات المائية فيما بينها إضافة الى الأنهار الصغيرة والتشعبات المائية الكثيرة التي تتخلل أرض اليابسة الرئيسية التي تتجاوز أراضي ألآسكا في جنوبها الشرقي وتمتد داخل أراضي مقاطعة كولومبيا البريطانية الكندية إضافة الى تجمد الكثير منها لفترة طويلة أثناء فصل الشتاء ، وتلك الظروف المناخية والجغرافية زادت من التكاليف المتوقعة من عملية المسح الجغرافي فيما لو إتفق الجانبان البريطاني والأميركي على إجرائها. وبسبب كون شريط اليابسة الممتد من جنوب شرق ألآسكا منعزلاً الى حد بعيد عن كامل مساحة ألآسكا في الشمال ومجاوراً بشكل لصيق لغرب مقاطعة كولومبيا البريطانية ، فقد حاول البريطانيون إقناع الأميركيين بأنه جزء من أراضي المقاطعة المذكورة ، يضاف الى ذلك الأهمية المتزايدة لقناة لين Lynn Canal كممر مائي طبيعي صالح للملاحة والذي يمتد ليصل قريباً من أراضي المقاطعة الكندية.(٢٨)

طالب البريطانيون والكنديون أن تحال مسألة الخلاف الحدودي مع الولايات المتحدة حول شريط الأراضي الممتد جنوب شرق ألآسكا الى محكمة دولية ، لكن الأميركيين رفضوا ذلك ، لأنهم كانوا على قناعة أن المحكمة الدولية سوف تحكم بتخلي الولايات المتحدة عن مواقع كانت قد إستثمرتها (تجاوزاً) داخل الأراضي الكندية ، وأنشأت عليها كثيراً من المصالح الاقتصادية وبنت بعض المدن التي أصبحت مأهولة بالسكان في مدة زمنية زادت على العشرين عاماً ، لذا إقترح الأميركيون أن يتم تشكيل لجنة مشتركة من المتخصصين بالقانون بشكلٍ متساوٍ من الجانبين ، وتقوم بدراسة موضوع الخلاف ، وبعد إجراء النقاش والمشاورات بين أعضائها يتم إصدار القرار النهائي عن طريق التصويت ، ويُعتَمد القرار عن طريق أكثرية الأصوات المؤيدة له ، أي أن الأكثرية في الأصوات كانت تتطلب أن يصوّت أحد الأعضاء بالضد من مطالب حكومة بلاده لكون اللجنة مكونة من عدد متساوٍ من الجانبين ، وهو الأمر الذي تحقق فعلاً في نهاية المطاف.(٢٩)

أشارت وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة أن روبرت لانسينغ عُين كقائم بأعمال مفوض ، أي أنه لم يكن مفوضاً رئيسياً في لجنة الدفاع عن حقوق الولايات المتحدة الأميركية في موضوع الخلاف الحدودي المشار إليه(٣٠) ، بينما أشارت أكثرية المصادر الأخرى الى أنه كان مستشاراً قانونياً في اللجنة المذكورة (٣١) ، وهذه المعلومة لا تتعارض كثيراً مع سابقتها من أن

لانسينغ لم يكن مفوضاً كامل الصلاحيات أو مخولاً بالمشاركة في إصدار قرارات حاسمة ، بل مساعداً لوجستياً رفد اللجنة بالمشورة القانونية وساهم في تهيئة الوثائق والأدلة التي ساعدتها في أداء عملها.

أوضح روبرت لانسينغ رأيه في أسلوب ونظام التحكيم في ذلك الخلاف من خلال المحاضرات التي أشرنا الى واحدة منها في فقرة سابقة ، ومن خلال ما كتبه في أوراق شخصية عديدة عرفت بـ (أوراق لانسينغ) والتي تُعد وثائق شخصية طُبع بعضُها بالآلة الطابعة والبعض الآخر منها بقي بخط يده وأكثرها لم يظهر للعلن إلا بعد وفاته بعشرات السنين ، تطرق في مجموعة من تلك الأوراق الى موضوع الخلاف مع بريطانيا حول حدود ألآسكا[٣٢] ، وأشار الى أن الهيئتين القانونيتين الأميركية والبريطانية لم تكونا تمثلان محكمة رسمية ، بل كانتا عبارة عن لجنة عليا مشتركة من الجانبين ، أنيطت بهما مهام البحث في القضية وتهيئتها قانونياً ودعمتا بصلاحيات قضائية ، وتم الاتفاق على أن تختار كل حكومة ثلاثة قضاة مشهود لهم بالرصانة القانونية والحيادية في إتخاذ القرارات وإصدار الأحكام. ومن خلال حضوره لجلسات اللجنة التي بدأت في الثالث من أيلول عام ١٩٠٣ في لندن ، كتب لانسينغ في أوراقه نقداً لأسلوب عمل المفوضين الأميركيين[٣٣] ممتدحاً البعض منهم ومعترضاً على البعض الآخر بناءاً على مرافعاتهم ومداخلاتهم مع نظرائهم البريطانيين.[٣٤] وجه لانسينغ أكثر نقده لهنري كابوت لوج الذي إعتبره أقل المفوضين تعبيراً عن الحيادية التي إتفق الجانبان الأميركي والبريطاني في وقت سبق بدء أعمال اللجنتين على ضرورة توفرها في المفوض الذي كان لابد أن يظهر على درجة عالية من الحيادية ، من أجل ضمان نزاهة القرار والحكم الذي سوف يصدر عن اللجنتين ، وعلى الرغم من أن لانسينغ لم يطعن في الخلفية القانونية للمفوض (لوج) كونه من حيث الأساس أحد خريجي جامعة هارفارد في تخصص القانون ، إلا إنه لم يعمل في تخصصه ولم يكن معروفاً بأنه من رجال القانون المرموقين لدى الأوساط القانونية والسياسية الأميركية ، وهذا ما جعله – من وجهة نظر لانسينغ – عرضة للنقد من قبل كبار رجال القانون الأميركيين ومعهم البريطانيين والكنديين ، ولم يُخْفِ أن ذلك النقد قد طال من إختاره لعضوية اللجنة إلا وهو الرئيس ثيودور روزفلت ، لكن لانسينغ برر موقف الرئيس بأنه عرض تلك المهمة على بعض قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة قبل إختياره للمفوضين المذكورين ، لكن أولئك القضاة إعتذروا لإنشغالهم بالعديد من القضايا والمهام القانونية الأخرى.[٣٥]

صدر الحكم بعد إجتماعات اللجنتين المشتركتين لمدة ثمانية عشر يوماً ، وإنصب تركيز لانسينغ فيما دونه في أوراقه الخاصة على أحقية الولايات المتحدة في الحصول على ذلك الحكم الذي أبقى الوضع على ما كان عليه في الأراضي الكندية التي إستغلتها الولايات المتحدة إقتصادياً ، إذ تم ضمها بشكل نهائي إليها مقابل تعويض مادي يدفعه الأميركيون للكنديين. رأى لانسينغ ذلك الحكم بأنه كان عادلاً ومتوافقاً مع مصالح الولايات المتحدة ، وإنتقد في الوقت نفسه إعتراض مفوضي الجانب الكندي على ذلك الحكم الذي إعتبروه مجاملاً ومنحازاً للحكومة الأميركية ، ومتناغماً مع تطور العلاقات الأميركية – البريطانية ومجافياً للمصالح الكندية ، وقد جاء ذلك الإعتراض في بيان نُشر في الصحافة البريطانية أدلى به أعضاء الجانب الكندي في اللجنة المشتركة التي جمعتهم مع البريطانيين في الإجتماعات التي جرت في لندن ، إذ أشار العضوان الكنديان[٣٦] الى أن المفوض البريطاني اللورد الفيرستون كان ميالاً ومجاملاً للأميركيين في تصويته لصالحهم مما حسم القضية لهم ، ويبدو من خلال النقد الذي وجهه لانسينغ للمفوضين الكنديين بأنه كان بعيداً عن المشاورات السياسية والدبلوماسية التي أجراها الأميركيون ، سواء التي تمت عن طريق دبلوماسييهم في لندن مع وزارة الخارجية البريطانية أو التي أجراها المفوضون الأميركيون الثلاثة الذين عملوا في اللجنة العليا المشتركة مع نظيرهم البريطاني اللورد ألفيرستون وبمعزل عن العضوين الآخرين اللذين مثّلا الجانب الكندي ، إذ أن عدم تطرق لانسينغ الى تلك المشاورات لا يعني بأنها لم تحدث ، أو لم يكن لها تأثير على اللورد ألفيرستون الذي حاول جهد إمكانه التوفيق بين المطالب الأميركية والكندية[٣٧] على الرغم من أنه كان مقتنعاً بالطروحات القانونية الأميركية.[٣٨]

عاد لانسينغ الى نيويورك في الحادي والثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٣ بعد أن أمضى قرابة الشهرين في لندن.[٣٩] كانت تجربة عمله في موضوع التحكيم المتعلق بالحدود الأميركية – الكندية في ألآسكا بمثابة إضافة مهمة الى خبرته القانونية في موضوع الخلافات الدولية ، إذ عبّر من خلال مدوناته في أوراقه الخاصة عن قناعاته كرجل قانون ، وإستطاع أن يميز بين الجوانب السلبية والإيجابية في مرافعات المفوضين الأميركيين والبريطانيين والكنديين ، بعد أن تابع وإستمع الى طروحات كل واحد منهم ، مقتفياً الأثر الذي تركته تلك الطروحات والحجج على قناعات الجانب الآخر والتي أدت في النهاية الى بلوغ النتيجة المرجوة التي تطلعت لها الأوساط السياسية في واشنطن.

ثالثاً : دوره في الجمعية الأميركية للقانون الدولي :

يُعد روبرت لانسينغ أحد أبرز مؤسسي الجمعية الأميركية للقانون الدولي ، ومن الذين كان لهم فيها دور ونشاط واضح حتى وفاته عام ١٩٢٨ ، إذ يمكننا للوهلة الأولى تخيل ذلك الدور من خلال آراء زملائه في الجمعية الذين ميزوا بين مرحلتين زمنيتين من عمر تلك الجمعية ومنهم زميله جيمس براون سكوت James B. Scott [٤٠]، الذي أشار الى أنهم لمسوا بأن روح النشاط والعمل الدؤوب فيها بوجود لانسينغ إختلف عما أصبح عليه بعد وفاته.[٤١]

كانت فكرة إنشاء جمعية أو منظمة أميركية للقانون الدولي تراود العديد من رجال القانون الأميركيين الذين سبق لهم العمل في مجال التحكيم الدولي ممثلين عن بلدهم الولايات المتحدة الأميركية ، أو أولئك الذين عملوا كمستشارين قانونيين للبعثات الدبلوماسية الأجنبية في واشنطن[٤٢] ، و روبرت لانسينغ ممن عملوا في المجالين المذكورين. ويبدو أن إزدياد قضايا التحكيم الدولي في السنوات الأخيرة التي سبقت عام ١٩٠٦ ولاسيما تلك التي كانت الولايات المتحدة طرفاً فيها مع الأهمية التي بدأ التحكيم الدولي يشكلها ، قد دفعت العديد من رجال القانون الى التفكير ملياً في تأسيس ذلك التجمع الذي يمكن له أن يقوم بدور مهم في رفد رجال القانون الأميركيين وغير الأميركيين بالإستشارات اللازمة من الذين سبقوهم في ذلك المجال.

جاءت الفرصة المناسبة لطرح تلك الفكرة عام ١٩٠٥ على هامش إجتماعات مؤتمر موهونك السنوي للتحكيم الدولي [٤٣] ، إذ كان لانسينغ وزميله جيمس براون سكوت من الذين حضروا جلسات ذلك المؤتمر ، وناقشوا مع الحاضرين إمكانية تشكيل جمعية أميركية تعنى بشؤون القانون الدولي ، وقد لمسوا دعماً من البروفيسور جورج واشنطن كيرتشوي George W. Kirchwey (١٨٥٥– ١٩٤٢) أحد كبار أساتذة القانون في جامعة كولومبيا لإنشاء الجمعية مع إصدار مجلة متخصصة لنشر كل ما يتعلق بها وبمواضيع القانون الدولي[٤٤] ، وبالفعل حضي ذلك المقترح بموافقة جميع الأوساط القانونية الأميركية التي حضرت المؤتمر، ووفقاً لإقتراح لانسينغ تم الاتفاق على إختيار سبعة من رجال القانون الأميركيين للنظر في كيفية تشكيل الجمعية وكان لانسينغ واحداً منهم ، بينما أختير رجل القانون والدبلوماسي الأميركي أوسكار شتراوس Oscar S. Straus [٤٥] ليكون رئيساً لهم ، وفي نهاية جلسات المؤتمر قدمت اللجنة توصياتها بتشكيل الجمعية وتمت الموافقة عليها من قبل كبار رجال القانون الأميركيين.[٤٦] إجتمعت اللجنة في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٠٦ بحضور مجموعة من كبار رجال القانون الأميركيين في نقابة المحامين في نيويورك ، وتم في الاجتماع إنتخاب المجلس التنفيذي

للجمعية ، وإنتخب روبرت لانسينغ عضواً في ذلك المجلس ، كما تقرر إصدار مجلة ناطقة باسم الجمعية ومهتمة بشؤون قضايا التحكيم الدولي ، وأختير لانسينغ أيضاً عضواً في هيئة تحريرها وإستمر في تلك العضوية حتى بعد تعيينه وزيراً للخارجية عام ١٩١٥[٤٧] ، إذ ساهم على مدى سنوات في كتابة الكثير من المقالات والتعليقات والملخصات للعديد من الكتب المختصة بالقانون الدولي ، وكان حضوره دائماً للإجتماعات السنوية التي أقامتها الجمعية ومواظباً على طرح الأفكار والنقاش مع أعضائها الآخرين.[٤٨] وخلال عمله في الجمعية ، إستطاع أن يؤسس الكثير من العلاقات المهنية والشخصية مع زملاءه من المحامين والقضاة وأساتذة القانون الذين وصفهم بأنهم كانوا أشبه بالعائلة التي حضي كل فرد فيها بالإحترام والتقدير.[٤٩]

أ- خطابه في اجتماع الجمعية عام ١٩٠٨ :

لم تشهد دورة الإنعقاد الأولى للجمعية الأميركية للقانون الدولي عام ١٩٠٧ مداخلات مهمة من روبرت لانسينغ في إجتماعاتها بقدر إهتمامه بالأمور التنظيمية التي وفرت وضمنت لها النجاح في أول لقاء وإجتماع سنوي لأعضائها. إلا أن دور روبرت لانسينغ برز واضحاً في دورة الإنعقاد الثانية عام ١٩٠٨ ، إذ ألقى خطاباً مطولاً تطرق فيه الى مواضيع عديدة ومتشعبة خصت الولايات المتحدة الأميركية ، ونشر ذلك الخطاب في مجلة الجمعية وأخذ حيز ثمانية عشر صفحة.[٥٠]

تطرق لانسينغ في خطابه الى عدم التنسيق في إتخاذ القرارات وتنفيذها بين الولايات والحكومة الفيدرالية في واشنطن ، وأعاد الى أذهان الحاضرين في الاجتماع ما حصل عام ١٩٠٦ في ولاية كاليفورنيا وبالتحديد مدينة سان فرانسيسكو عندما بدأت سلطات تلك المدينة بتنفيذ قرارها الذي قضى بعزل طلبة المدارس ذوي الأصول الآسيوية عن مدارسهم التي كانوا يدرسون فيها وإلحاقهم بمدارس أخرى منفصلة ، أي عزلهم عن زملائهم من الطلبة الأميركيين.[٥١] وأشار لانسينغ أن ذلك الإجراء سبب إحراجاً للحكومة الأميركية في واشنطن، وفتح باباً للشكوى والجدال الدبلوماسي والقانوني مع الحكومة اليابانية الممتعضة من ذلك الإجراء. ولم تنته الأمور عند ذلك الحد ، بل رأى أن هناك من حاول من العنصريين والمتطرفين الأميركيين دفع الأمور نحو الحرب مع اليابان من خلال تصريحاتهم المعادية في الصحافة الأميركية ضد ذلك البلد. ورأى أيضاً أن ذلك الحدث دفع رجال السياسة والقانون في الولايات المتحدة الى التفكير ملياً في النتائج المترتبة عليه إذا ما تكررت أو تشابهت الإجراءات في ولايات أخرى ، إذ أن ذلك الحدث قد أعاد النقاش حول حدود صلاحيات حكومات الولايات التي كان من المفترض أن لا تتقاطع مع صلاحيات الحكومة الفيدرالية في واشنطن أو تتجاوزها لاسيما التعهدات التي قطعتها بموجب المعاهدات

الدولية التي أبرمتها. وأشار الى أن حادثة سان فرانسيسكو عام ١٩٠٦ أعادت طرح سؤال يتعلق بنوعية الإلتزام الذي أخذته الولايات المتحدة على عاتقها حسب مبادئ القانون الدولي لحماية حقوق الرعايا الأجانب المقيمين على أراضيها ، وما هي صلاحيات الحكومة الفيدرالية بموجب الدستور لكي تفي بذلك الإلتزام. وقد أجاب لانسينغ بنفسه على ذلك التساؤل عندما أشار الى أن الحكومة تمثل السيادة وتمتلك صلاحيات كاملة للوفاء بتلك الإلتزامات ، وأكد أن تقاعس الحكومة الفيدرالية عن الإيفاء بتلك الإلتزامات لا يجد أي ذريعة أو سبب لتبريره ، وهو أمر أساء الى وزارة الخارجية الأميركية وقلل من مصداقيتها في العلاقات الدولية.(٥٢)

وضع لانسينغ في سياق خطابه مقارنة بين حقوق الرعايا الأجانب داخل الولايات المتحدة الأميركية وحقوق الرعايا الأميركيين في الدول الأخرى ، وكان أساس تلك المقارنة يقوم على تساؤل مفاده كيف يمكن للحكومة الأميركية أن تطالب الحكومات المركزية في الدول الأخرى أن تحافظ على حقوق الرعايا الأميركيين وسلامتهم بينما تتقاعس هي عن حماية حقوق الرعايا الأجانب في الولايات المتحدة بحجة أن ذلك جزء من مسؤولية حكومات الولايات التي تملك صلاحيات واسعة لإدارة ولاياتها. وحاول لانسينغ أن يدعم رأيه الذي وضع فيه المسؤولية على الحكومة الفيدرالية في واشنطن بما صرح به كبير الموظفين القانونيين السابق في وزارة الخارجية الأميركية فرانسس وورتن Francis Wharton (١٨٢٠– ١٨٨٩) من أن حكومات الدول الأجنبية مسؤولة عن الأضرار التي تسببها بقصد أو بدون قصد لرعايا الولايات المتحدة الأميركية ، إضافة الى ما أشار اليه وزير الخارجية الأميركية السابق هاميلتون فش Hamilton Fish (٥٣) بأن قاعدة قانون الأمم أشارت الى أن الحكومة التي ترفض إصلاح الضرر الذي ألحقه مواطنوها أو رعاياها برعايا دولة أخرى وممتلكاتهم ، أو معاقبة الأطراف المذنبة أو تسليمهم ، يمكن إعتبارها مشاركة فعلياً في الضرر ومسؤولة عنه.(٥٤)

وتماشياً مع ذلك ، أراد لانسينغ تذكير الحاضرين بأن الولايات المتحدة قد سبق لها أن مرت بتجربة مماثلة حدثت لرعاياها على أراضي الدولة العثمانية ، وذلك حينما خرّب عدد من مواطني تلك الدولة عام ١٨٩٤ بعض المدارس التابعة للإرساليات التبشيرية الأميركية في مدينة خربوط Harpoot وسط الأناضول ومدينة مرعش Marash جنوبها ، على أثر المشاكل التي نشبت بين السلطات العثمانية والمسيحيين الأرمن في تلكما المدينتين ومدن أخرى(٥٥)، فكان رد الولايات المتحدة بأن قدم وزيرها المفوض في القسطنطينية طلباً بالتعويض لأن رجال الأمن العثمانيين تواطئوا مع المتجاوزين إن لم يكونوا قد ساندوهم. وأشار لانسينغ أن الولايات المتحدة تمسكت

بمطالبها ومارست الضغوط على الجانب العثماني حتى وافقت الحكومة العثمانية عام ١٩٠٠ على الإلتزام بدفع مبلغ لتسوية المطالب الأميركية. لقد أراد لانسينغ من خلال تطرقه لتلك الواقعة التاريخية أن يؤكد بأن الحكومة الفيدرالية الأميركية مسؤولة عن رفع الظلم وإعادة الحقوق للمتضررين من الرعايا اليابانيين من جراء ما لحق بهم من ضرر تسببت به حكومة ولاية كاليفورنيا وبالتحديد السلطات الحكومية في مدينة سان فرانسيسكو ، كما كانت السلطات العثمانية مسؤولة عام ١٨٩٤ عما لحق بالممتلكات الأميركية من ضرر على أراضي الدولة العثمانية.(٥٦)

يبدو أن إهتمام لانسينغ بمواضيع السياسة الخارجية الأميركية المستندة على مبادئ القانون الدولي كان إهتماماً واسعاً ، عبّر عنه فيما أورده من أمثلة وأدلة في خطابه المشار اليه ، لذا توسع في التطرق الى تلك الأمثلة ومنها أيضاً ما حدث عام ١٨٩٤ داخل أراضي الدولة العثمانية ، إذ شهدت تلك السنة حادث مقتل المواطن الأميركي فرانك لينز Frank Lenz(٥٧)، وأشار لانسينغ الى أن التحقيقات التي أجراها بعض أصدقاء لينز أثبتت أنه قتل هناك بدافع السرقة ، وعلى الرغم من إهتمام السلطات العثمانية في حينها بالموضوع ، إلا أن المحكمة حكمت على الجناة أحكاماً مخففة ، إضافة الى أنهم تمكنوا بعد زمن قصير من الهرب من سجنهم ، ولم تتوانى وزارة الخارجية الأميركية عن تقديم شكوى للسلطات العثمانية فحواها عدم تطبيق العدالة في محاكمة المجرمين والتساهل معهم ، وإستطرد لانسينغ أن السلطات العثمانية أجابت بأن المواطن الأميركي المقتول كان يتجول في منطقة بعيدة والكثير من سكانها خارجين عن القانون ، لذا فإن الحكومة العثمانية تنصلت من مسؤولية ما جرى لذلك المواطن الأميركي ، إلا أن وزير الخارجية الأميركية جون ميلتون هاي John M. Hay (٥٨) وبعد مضي أربع سنوات على الحادث ، تمسك بمطالب بلاده عندما أشار الى أن القتلة لم تتم معاقبتهم وفقاً لجريمتهم ، إذ أن المحكمة العثمانية إعتبرت أنها كانت جريمة غير متعمدة ، إضافة الى إهمال أجهزتها الأمنية التي مكنت الجناة من الهرب ، ونتيجة للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة ، وافقت الحكومة العثمانية عام ١٩٠٠ على دفع تعويض مجزٍ لعائلة القتيل الأميركي.(٥٩)

لم يكتف روبرت لانسينغ في شرحه للموضوع المتعلق بحقوق الرعايا الأجانب في الولايات المتحدة بما جرى في سان فرانسيسكو عام ١٩٠٦ ، بل تعمق أكثر في التاريخ ليتطرق الى حادثتين ، الأولى حصلت في ولاية نيو مكسيكو عام ١٨٧٨ والثانية في ولاية كولورادو عام ١٨٨٠. ففي الأولى شهدت مدينة سانتا في Santa Fe في ولاية نيو مكسيكو عام ١٨٧٨ مقتل رجل الأعمال البريطاني جون هنري تونستول John H. Tunstall(٦٠) بعد تنافس مالي وصراع

على النفوذ داخل المدينة مع منافسيه الأميركيين ذوي الأصول الأيرلندية ، إذ تطور ذلك الصراع ليصبح أشبه بحرب عصابات بين الطرفين. طالب الجانب البريطاني على إثر ذلك الحادث بتعويض يقدم من قبل الحكومة الأميركية لعائلة القتيل البريطاني ، لاسيما بعد ما ثبت تورط جهات رسمية في نيو مكسيكو بتلك الجريمة ، إلا أن وزير الخارجية الأميركية وليم ماكسويل إيفارتس William M. Evarts[٦١] رفض الطلب البريطاني ، معللاً ذلك بأن القوانين في الولايات والأقاليم الأميركية المتعلقة بالجرائم التي كانت تحصل فيها يتم تطبيقها وتنفيذها من قبل المحاكم المحلية فيها دون تدخل من الحكومة الفيدرالية في واشنطن.[٦٢] وإستطرد لانسينغ أنه بعد ذلك الحادث بسنتين أي عام ١٨٨٠، هاجمت مجموعة من سكان مدينة دنفر بولاية كولورادو المقيمين الصينيين في تلك المدينة ، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة عدد آخر من أولئك المقيمين مع تدمير واسع للعديد من ممتلكاتهم.[٦٣] وعلى إثرها طالب الوزير الصيني المفوض في واشنطن أن تقوم الحكومة الأميركية بحماية المقيمين الصينيين في مدينة دنفر وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر وتعاقب من قام بمهاجمتهم. إلا أن رد وزير الخارجية الأميركية إيفارتس جاء مشابهاً لرده السابق قبل سنتين، إذ أشار الى إن إمكانية تدخل الحكومة الفيدرالية محدودة بموجب دستور الولايات المتحدة ، إذ أنها لا تستطيع أن تتدخل فيما يتعلق بإدارة أو تنفيذ القوانين الداخلية في إحدى ولايات الاتحاد إلا وفقاً للشروط المنصوص عليها في الدستور ، والتدخل لا يتم إلا في الولاية التي لا تملك أدوات كافية لإنفاذ قوانينها المحلية والحفاظ على سلطتها السيادية؛ وحتى في تلك الحالة لا يمكن تفعيل السلطة الفيدرالية إلا في ولاية محددة دون غيرها ، تكون عبر استجابة لطلب رسمي من السلطة السياسية المختصة فيها. لذا ، وحسب تعبير الوزير إيفارتس ، فإن اعتقال ومعاقبة الأطراف المذنبة مسألة تخص حكومة وسلطات ولاية كولورادو حصريًا.[٦٤] إختتم روبرت لانسينغ خطابه برأي واضح إقتنع به من خلال تطرقه لتلك الأحداث مفاده أن (سياسة الأنانية الوطنية) أصبحت قديمة في محتواها، ولابد أن تتلائم مع تلك الأفكار التي تتفق مع المفهوم الحديث للأخلاق الدولية ، فحسب رأيه إن العدالة والمصلحة تتطلبان من الولايات المتحدة أن تتخلى عن سياسة غير متسقة وغير معقولة، وأن تعترف تمامًا بمسؤوليتها عن الحماية اللائقة للأجانب داخل حدودها، وأن تضع موضع التنفيذ القوات اللازمة لإجبار الموظفين العموميين والحكومات المحلية، فضلاً عن الأفراد، على احترام الحقوق التي منحتها الحكومة الفيدرالية بموجب معاهداتها لرعايا ومواطني الدول الأجنبية، والحقوق المعترف بها لهم بموجب القواعد المقبولة للقانون الدولي. وأشار الى أنه عندما يتحقق ذلك، ستكون الولايات المتحدة خالية من سياسة

تسببت في الكثير من الحيرة والحرج لحكوماتها في الماضي، وهي غير منسجمة مع الممارسة الحديثة للدول المتحضرة. (٦٥)

يظهر من خلال الأمثلة التي تحدث عنها لانسينغ في خطابه أنه كان حريصاً على أن لا تقع الولايات المتحدة في فخ تطبيق سياسة الكيل بمكيالين ، فمن جهة تطالب بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بمواطنيها أو ممتلكاتهم ، ومن جهة ثانية تقف مكتوفة الأيدي أمام أضرار مماثلة لحقت برعايا دول صديقة كانوا يقيمون على أراضيها ، والسبب الذي أشار اليه لانسينغ هو الصلاحيات التي كانت تملكها الولايات فيما يتعلق بأدارة شؤونها الداخلية ، بينما تجاوزت تأثيرات تلك الصلاحيات الشؤون الداخلية لتمس علاقات الولايات المتحدة الأميركية الخارجية.

ب- مداخلته في الاجتماع السنوي للجمعية عام ١٩١٠ :

شهدت الإجتماعات السنوية للجمعية الأميركية للقانون الدولي إلقاء خطابات وكلمات مطولة من قبل أعضائها ، طرحت فيها قضايا عديدة خصّت الأبعاد القانونية لسياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية ، وكان الهدف من تلك الخطابات إبداء الرأي من قبل الأعضاء بما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على مصالحها بما يتناسب مع القانون الدولي. ففي الاجتماع السنوي الرابع الذي عقد في أواخر شهر نيسان عام ١٩١٠ ، ألقى المحامي كليمنت لينكولن بوفيه Clement L. Bouve (١٨٧٨- ١٩٤٤) خطاباً مطولاً ركز فيه على إمكانية تدخل الولايات المتحدة الأميركية إذا ما خرقت دولة أخرى العقد المبرم مع رعايا الأولى الذي قد يتسبب بإلحاق ضرر مادي بهم. وخلص الى رأي مفاده ، أن الولايات المتحدة سترفض بموجب سياستها التدخل لحماية حقوق مواطنيها خارج حدودها ، لاسيما إذا ما تعلق الموضوع بخرق عقد مبرم بين الحكومة الأجنبية أو إحدى الشركات أو المؤسسات التابعة لها كأن يكون عقداً تجارياً أو عقد توظيف ، خصوصاً إذا كان ذلك الخرق أو (إلغاء العقد) لا يستند على سوء نية من تلك الجهة تجاه الولايات المتحدة ، أما إذا كان ذلك الخرق مبنياً على سوء نية ، فإن من حقها التدخل بشكل قانوني لحماية حقوق مواطنيها.(٦٦)

ويبدو أن الموضوع الذي طرحه المحامي بوفيه ، قد أثار بعض المواضيع المشابهة في تفكير لانسينغ ، لذا علّق على كلام زميله المحامي بطرح مواضيع قضايا تؤيد ما أشار اليه ، إذ أوضح أن مقاطعة كيبك في كندا سبق لها أن منحت عقود عمليات قطع الأشجار وشحنها الى الولايات المتحدة الى شركات أميركية لغرض تحويلها الى خشب صالح لمختلف أنواع الصناعات ، لكن سلطات تلك المقاطعة عادت بعد مدة وفرضت حظراً على تصدير تلك الأخشاب ، بحجة أن

عمليات تهيئتها وتحويلها الى خشب جاهز للإستخدام الصناعي يجب أن تتم داخل الأراضي الكندية بدلاً من الأراضي الأميركية. وعليه ، تسائل لانسينغ عن الإجراء الذي يتوجب على الولايات المتحدة أن تتخذه ، هل تبادر الى الشكوى القانونية أم الى إستخدام الضغوط المتعددة الأشكال على الجانب الكندي لكي يعيد الحقوق لأصحابها الأميركيين. وإعتبر لانسينغ أنها ليست المرة الأولى التي تواجه فيها الولايات المتحدة مثل ذلك التخلي عن الإيفاء بالعقود من قبل الجانب الكندي ، إذ سبق قبل ذلك بسنوات أن قامت حكومة مقاطعة أونتاريو الكندية بفرض ضريبة منعت بشكل عملي تصدير الأخشاب الى الولايات المتحدة ، بعد أن سمحت في زمن سابق بأن تقوم الشركات الأميركية وفقاً لعقد بين الطرفين بشحن خشب الأشجار من أراضيها الى الأراضي الأميركية والتي قامت تلك الشركات بإنشاء مصانعها عليها لغرض معالجة الخشب وتحويله الى مادة صناعية ، الأمر الذي سبب لتلك الشركات خسائر مالية قدرت بملايين الدولارات. وتسائل لانسينغ ، هل من الحكمة أو من دواعي السياسة الخارجية المتزنة للولايات المتحدة عدم التدخل في تلك المواضيع ، وهل تكفي مسألة العلاقات الجيدة والرصينة مع كندا – التي وصفها بأنها من الدول التي تملك سلوكاً أخلاقياً عالياً في علاقاتها مع الولايات المتحدة – في التغلب على الضرر الذي وقع على عدد من الشركات الأميركية.[٦٧]

كان من الواضح ، أن روبرت لانسينغ أراد لفت إنتباه أعضاء الجمعية الأميركية للقانون الدولي الى أن هناك ثغرات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة لاسيما تلك المستندة على الجانب الاقتصادي ، لعل تلك الملاحظات تصل الى مخططي السياسة الخارجية الأميركية لكي توضع في صلب إهتماماتهم.

ج- خطابه أمام الجمعية عام ١٩١٢ :

عقدت الجمعية الأميركية للقانون الدولي إجتماعها السنوي السادس أواخر شهر نيسان عام ١٩١٢ ، وقد كان التوجه في ذلك الاجتماع الى طرح ومناقشة مقترحات تدعو الى تطوير محاكم العدل الدولية أو إنشاء محاكم أخرى مساندة تكون أكثر تخصصاً من المحاكم القائمة آنذاك. وكان روبرت لانسينغ أحد الذين قدموا ورقة في ذلك الشأن مكونة من عشر صفحات ، قام بقراءتها أمام الحاضرين وكان عنوانها (ضرورة مراجعة الإجراءات أمام المحاكم الدولية) [٦٨] ، وقد كتبها فيما يبدو إعتماداً على خبرته في عمله خلال السنوات السابقة التي شارك فيها مع اللجان الأميركية المتخصصة المدافعة عن حقوق الولايات المتحدة في قضايا التحكيم الدولي.

بدأ لانسينغ كلامه بتوضيح أهمية التحكيم الدولي خلال العشرين سنة التي سبقت عام ١٩١٢ ، إذ رأى أن الحكومات في العالم ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية إعتبرته في حينها وسيلة لتسوية الخلافات وليس لإظهار الحقوق وإعادتها لأصحابها ، وإعتبرها البعض أيضاً إستمراراً للمفاوضات بين طرفين متنازعين بمساعدة طرف ثالث أي الطرف المُحكّم ، بالإضافة الى أن ذلك التحكيم إستند على مفهوم التنازل المتبادل الذي كان لابد في النهاية أن يحصل بين طرفي النزاع ، وهو ما كان المُحكّمون المحايدون يعملون من أجله لكي يحددوا ما الذي يحصل عليه كل طرف. إلا أنه إستدرك في رأيه عندما أشار الى أن ذلك النوع من التحكيم لم يكن يسري دائماً على جميع أنواع القضايا ، إذ أن القضايا ذات المطالبات المالية كانت ذات طبيعة حساسة لاسيما قضايا التعويض المالي التي طبّق فيها المُحكّمون مبادئ قانونية مشددة ، رغم أن الإعتبارات والعلاقات السياسية كان لها دورها وتأثيرها في مثل تلك القضايا. ومع ما شكله التحكيم من أهمية متزايدة في بداية القرن العشرين ، إلا أن لانسينغ إعتبر أن اللجوء اليه لم يكن يشمل القضايا التي تنطوي على حقوق وطنية ، إذ أن الدول كانت تفضل في تلك الحالات التفاوض الدبلوماسي ولا تلجأ الى التحكيم إلا إذا وصلت الأمور الى طريق مسدود قد يهدد العلاقات السلمية.(٦٩)

إنصب حديث لانسينغ في الجزء الثاني من ورقته المقدمة للجمعية حول المخاوف التي قد يشعر بها الطرف المشتكي لاسيما إذا كانت أدلته قليلة على الرغم من عدالة قضيته ، لذا قد يتراجع عن شكواه إذا ما شعر أن المحكمة قد لا تحكم لصالحه ، وهو أمر لا يقود الى تحقيق العدالة. وأشار من جهة أخرى الى موضوع الشهود الذين يشهدون أمام المحكمة سواء لصالح المشتكي (شهود الإثبات) أو لصالح المشتكى عليه (شهود النفي) ، إذ إعتبر أن كذب وتزوير الشاهد قد يؤدي الى تضليل المحكمة ، لذا رفض أن تقع مسؤولية صدق الشاهد من عدمه على الطرف الذي قدّم الشاهد الى المحكمة ، لأن ذلك الطرف قد لا يكون مسؤولاً عما يدلي به الشهود من تزوير في الإفادات ، من جهة أخرى رأى أن لا تُعتَمَد الشهادات من دون الطعن فيها ، إضافة الى الأخذ بحذر شديد شهادة من يوصمون بسوء السمعة. تطرق لانسينغ أيضاً الى مسألة هامة تتعلق بالطرف المشتكي ، إذ رأى أن ذلك الطرف وفي حالة تقديمه للشكوى فإنه قد يفقد بعضاً من مزايا قضيته ، لأن المحكمة وبحكم الإجراءات المعمول بها آنذاك تجبر الطرف المتضرر على تقديم ملف قضيته قبل أن تطلب من المشتكى عليه تقديم ملفاته ، وذلك سوف يجعل الطرف الأخير في وضع أفضل بسبب إطلاعه بشكل كامل على مطالب المشتكي ، مما يتيح له الفرصة لتقديم ملف دفاع يدحض به مطالب الطرف الأول. لقد إعتبر لانسينغ أن إعادة النظر في

الإجراءات المتبعة في التحكيم الدولي من شأنها أن تزيل المخاوف والإعتراضات التي تصدر من الأطراف المشتكية ، وأن ذلك فيما لو تحقق سيجعل المرافعات أمام المحاكم الدولية أكثر إنسجاماً مع الهدف المنشود من التحكيم الدولي.[٧٠]

وحقيقة الأمر ، فإن ما طرحه لانسينغ من آراء بشأن الشهود أو الطرف المشتكي تعتبر من بديهيات العمل القضائي في المحاكم ، لاسيما في قضايا المنازعات الشخصية أو بين مجموعتين من الأفراد أو بين المؤسسات المتعددة الأغراض ، ولكن يبدو أن تلك الإجراءات لم تكن تناسب والى حد كبير قضايا التحكيم الدولي التي قد تؤثر نتائجها على مستقبل شعوب ودول.

رابعاً : نشاطه الفكري :

بدأ روبرت لانسينغ في النصف الثاني من العقد الأول للقرن العشرين يوسع إهتمامه الفكري ليشمل بعض الجوانب المتعلقة بالسياسة ، وقد ظهر ذلك من خلال بعض مؤلفاته التي كتبها على شكل بحوث ومقالات مطولة. ففي عام ١٩٠٧ كتب بحثاً في جزئين عنوانه (ملاحظات حول السيادة في دولةٍ ما)[٧١] Notes on Sovereignty in a State[٧٢]، أعقبها عام ١٩٠٩ بمقالة لم تنشر وبقيت ضمن أوراقه الخاصة وكانت بعنوان (القومية والوضع القائم في البلقان) Nationality and The Present Balkan Situation [٧٣] ، وفي أواخر عام ١٩١٣ نشر بحثاً بعنوان (تعريف السيادة) A Definition of Sovereignty. [٧٤] وقد حاول من خلال تلك البحوث والمقالات إظهار رأيه في مواضيع محددة بعضها متعلق بمصطلحات معينة والبعض الآخر بشأن سياسي خارجي وشأن سياسي داخلي وفقاً لرؤيته الفلسفية.

أ- بحث روبرت لانسينغ (ملاحظات حول السيادة في دولة ما) :

ناقش لانسينغ في الجزء الأول من بحثه أعلاه والذي جاء في أربع وعشرين صفحة ، معنى وطبيعة السيادة وشكلها سواء كانت في دولة مركزية أو في دولة (فيدرالية) إتحادية ، وعلاقتها بالأفراد ومؤسسات الدولة التي أُنشأت وطُوِرت نتيجة لرغبة ذلك الفرد في تعزيز النظام والسلم الإجتماعيين. ولم يدّعي أن البحث تناول فكرة المعالجة الشاملة للسيادة ، بل توجيه الإنتباه الى أهمية موضوع السيادة وإتباع خط فكري مختلف عما إتبعه الفلاسفة والمتخصصون في علم السياسة. وذكر أيضاً أن السيادة إحتلت في العديد من النظريات الفلسفية للحكم مكانة بارزة ، بإستثناء رأي كل من الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو Montesquieu[٧٥] والفيلسوف الإنكليزي جون لوك John Locke[٧٦] ، إذ رأى أن الأول لم يُعَرّف ولم يحدد معنى السيادة ، بينما لم يشر اليها الثاني في جميع مؤلفاته ، وإعتبر أن تفسير ذلك يعود الى إهتمامهما بمواضيع المثل الأخلاقية وما

يجب أن تكون عليه تلك المثل في تفكير وتصرفات البشر. وحاول لانسينغ نقد آراء فلاسفة عاشوا في فترات زمنية أكثر قدماً مثل يوهانس ألثوسيوس Johannes Althusius[٧٧] و جين بودن Jean Bodin [٧٨] اللذين إعتبرا أنه من الضروري الإعتراف بالسيادة كعامل موجود في كافة مظاهر الحكم. وعليه رأى لانسينغ وفقاً لقراءته التاريخية أن السيادة كانت تمثل (القوة الدائمة التي أثرت على العلاقات السياسية داخل جسد الفكر الفلسفي على إمتداد الثلاثمائة سنة التي سبقت بداية القرن العشرين) ، والأكثر من ذلك أنها مثلت للفلاسفة المعاصرين – آنذاك – السلطة التي تتحكم بالإنسان وتقيده وتحميه كعضو في المجتمع ، وأشار أيضاً الى أن التفكير في أصول المؤسسات السياسية وتطورها يحتاج الى الإعتراف بوجود السيادة وإستمرارها ، إضافة الى ذلك فإنه لايمكن التطرق الى أية مشكلة تتعلق بالحكم دون أن تكون السيادة عاملاً أساسياً فيها ، بل أن حتى بعض المصطلحات كالحرية والقانون لايمكن تفسيرها بشكل لا يتماشى مع العقل أو إدراك الإنسان دون أن يتم التطرق قبلها الى تعريف السيادة.[٧٩] ويبدو هنا أن لانسينغ كان يرى في السيادة عاملاً حيوياً وديناميكياً ، وذا أهمية أكبر من تلك التي فكر بها الفلاسفة أو علماء السياسة ، بحيث أنها كانت تتواجد في كل جوانب السياسة الداخلية للدولة فضلاً عن الخارجية ، هذا بالإضافة الى تأثيرها على تطور الحياة الاجتماعية والإقتصادية للشعوب التي كانت تصبوا الى بناء مؤسساتها وتطويرها.

كان على لانسينغ في البداية تعريف مصطلح السيادة ، لكنه بيّن أن تعريفها لم يكن سهلاً ، وحتى إن قام بتعريفها فإن ذلك التعريف لن يكون مقنعاً أو مرضياً للكثيرين ممن إهتموا بالفلسفة أو السياسة ، بالإضافة الى أنه إعتبر بأنه ليس من المتعارف عليه أن يجد الباحث في موضوع السيادة مساراً واحداً للتفكير أو منهجاً فلسفياً متكاملاً يمكن أن يعتمد على كلمة واحدة أو مفهوماً واحداً ، كما أن تعريف الكلمة لايمكن أن يتم دون حذر شديد ، ولذلك لا يوجد إتفاق بين المتخصصين على الدقة أو الوحدة في تعريف أية كلمة أو مصطلح ، وعليه بقيت خاضعة للكثير من النقاش وستبقى على ذلك لمدة طويلة. وعلى الرغم من تلك الصعوبات التي أوردها ، إلا أنه أوضح بأن أبسط تعريف لمصطلح السيادة هو (القدرة على القيام بكل شيء دون مساءلة) ، ومع ذلك لم يكن لانسينغ مقتنعاً تماماً بفحوى ذلك التعريف ، لأنه إعتبر أن تلك القدرة الواسعة التي أشار إليها في التعريف تتجاوز عوامل الزمان والمكان والعقل البشري والماديات ، بحيث لا تجد لها نظيراً مساوياً إلا في نوع واحد من القدرات التي تكون أعلى من العوامل الدنيوية والبشرية والتي لا يمكن أن يمتلكها إلا من هو قادر على كل شيء في كل زمان ومكان. لذا رأى أن ذلك التعريف

ينطبق على السيادة الألهية التي تأخذ الباحث الى طريق آخر يشمل الفلسفة الدينية ، ولذلك فإن السيادة المقصودة هي سيادة البشر أو سيادة الدول أو أنظمة الحكم والتي إعتبر أن تعريفها يمكن أن يكون (القدرة على القيام بكل شيء على الأرض دون مساءلة وفقاً لقدرة الإنسان). ومهما يكن من أمر ، فإن لانسينغ إعتبر تلك القدرة البشرية غير ملموسة ولا يمكن إيجاد توضيح تاريخي لها بسهولة ، وعوضاً عن ذلك رأى أن السيادة الحقيقية هي التي يعترف بها القانون ولا يجهلها التاريخ ، والتي تؤثر على حياة الإنسان ولها دور في إنشاء المؤسسات السياسية وتساهم في تنظيم سلوك البشر.[٨٠]

جاء مصطلح (الدولة) ليمثل الإتجاه الثاني في بحث روبرت لانسينغ المشار اليه ، إذ تناول العديد من الآراء لفلاسفة ورجال سياسة وقانون بما يتعلق بتعريف الدولة والتي إتفقت أغلبها على أن الدولة تمتاز بميزتي الوحدة والتنظيم ، وإستشهد على ذلك بتعريفين لرجلين من رجال القانون الأميركيين هما جوزيف ستوري Joseph Story [٨١] و توماس كولي Thomas M. Cooley[٨٢] ، فالأول عرّف الدولة على أنها مجموعة من الأشخاص المتحدين والمكتفين ذاتياً في مجتمع واحد من أجل الدفاع عن حقوقهم وتحقيق العدالة للأجانب ، بينما عرّفها الآخر بأنها مجموعة من البشر المتحدين لغرض الحفاظ على سلامتهم ومصالحهم وتعزيزها عن طريق جهودهم المشتركة ، إلا أن المتخصصين في القانون – حسب رأيه – رأوا أنه من الأفضل أن يتم توسيع مفاهيم مصطلح الدولة لتكون ذات مؤهلات تقود الى تباينات وتناقضات ، ومن بين تلك المؤهلات المقر الإقليمي ، أي أن المجتمع المنظم لا يتحول الى دولة إلا إذا كان له مقر إقليمي خاص و محدد ، لكنه إعترف بأن الرضوخ لذلك الشرط قد يحرم عدداً من المجتمعات المنظمة والمستقلة من تسميتها بالدولة على الرغم من أنها ذات تنظيم سياسي مكتمل وتأثير ملحوظ في تاريخ العالم.[٨٣] ولم يوضح لانسينغ أو يقدم أمثلة أو أدلة تدعم رأيه عن المجتمعات التي تملك مقومات الدولة أو تصلح أن تكون دولة لكنها لا تملك المقر الإقليمي ، لذا كان رأيه الأخير بمثابة نقاش فلسفي غير مدعوم بالدليل.

ناقش لانسينغ أيضاً بعض الشروط التي وردت في تصورات الفلاسفة عن المجتمعات التي يمكن أن يطلق عليها مصطلح دولة ، وكان من ضمنها أعداد البشر أو السكان الذين يكوّنون ذلك المجتمع. إذ رأى أن الفلاسفة لم يحددوا ذلك العدد أو من بإمكانه أن يحدده سواء كان صغيراً أو كبيراً ، وحتى إن تم تحديد العدد بمائة ألف فإن البعض منهم يعتبره قليلاً ولا يمثل قاعدة بشرية كافية لتكوين دولة ، وعليه إعتبر لانسينغ أن رأي (جين بودن) القائل بأن النقاش حول العدد

البشري اللازم لتكوين دولة غير ذي فائدة ولا يمثل شرطاً أساسياً لها ، هو الأقرب الى الواقع . من جهة أخرى ، لاحظ لانسينغ أن هناك تداخلاً بين مصطلحي الدولة والأمة عند بعض السياسيين والفلاسفة ، إذ رأى أن مصطلح الأمة ينطوي على خصائص العرق واللغة وهو ما يفرّقه عن مصطلح الدولة ، ولكن ذلك لم يمنع الكثيرين من رجال السياسة من إطلاق مصطلح الأمة على الدول لاسيما الدول الكبيرة والقوية. وقد توصل بعد كل تلك التفاصيل التي خاض فيها الى ما يفيد بحثه الذي تمحور حول مصطلح السيادة ، إذ إستنتج من خلالها أن السيادة تكون منقوصة أو غير حقيقية عندما لا يكون زعيم نلك السيادة أو مالكها قادراً على إلزام كل فرد ينتمي الى الدولة أو يعيش ضمن إقليمها المحدد على طاعة الإرادة السيادية ، كما أن تلك القدرة على فرض الطاعة تتطلب إمتلاك قوة أو أدوات مادية تتجاوز أياً من القوى الأخرى داخل الدولة ، بالإضافة الى أن ممارسة السيادة يستلزم اللجوء الى التهديد أو إستخدام القوة الغاشمة بدلاً من تمكين الأخلاق أو العدالة أو عقلانية التصرف ، إلا أن لانسينغ إستدرك بأن ذلك قد يقلل من إحترام القيم الثلاث الأخيرة لدى الكثير من الشعوب لاسيما في الدول الكبرى آنذاك.(٨٤)

أراد لانسينغ أن ينهي بحثه بالإشارة الى تجربة الولايات المتحدة الأميركية في ميدان السيادة ، إذ رأى أن التجربة الإتحادية (الفيدرالية) فيها ، ناتجة عن التوافق السياسي وتحكيم العقل وليس القوة كما تقتضيه بعض شروط تحقيق السيادة ، على الرغم من أن الدولة مارست إستخدام القوة كتعبير عن السيادة أثناء الحرب الأهلية الأميركية ، لأن الإنقسام – من وجهة نظره – كان تحدياً لتلك السيادة التي كان لابد من تعزيزها وتدعيمها. وإستناداً على ذلك ، إستنتج بأن الدولة الفيدرالية لا يمكنها الإحتفاظ بطابعها الفيدرالي أثناء حرب داخلية جرت على معظم أراضيها ، وقد رفض أيضاً مصطلح السيادة الفيدرالية الفعلية لأنها – كما رأى – لا تتحقق إلا من خلال ممارسة القوة على جميع الولايات ، لأن تلك الممارسة حق من حقوق السيادة.(٨٥)

نستطيع من خلال ما أوردناه من فقرات وجوانب البحث الذي كتبه لانسينغ أن نستنتج بأن الهدف منه كان إنتقاد الصلاحيات الواسعة التي حظيت بها الولايات الفيدرالية الأميركية (على الرغم من شرعيتها الدستورية) والتي أثرت أحياناً على ممارسة السلطات السيادية للدولة الأميركية ، وذلك على ضوء تجارب سابقة أوردها لانسينغ في خطابه الذي أشرنا اليه سابقاً أمام الجمعية الأميركية للقانون الدولي ، على الرغم من أنه لم يشر في بحثه بشكل مباشر الى الصلاحيات التي كانت تلك الولايات تملكها.

ب- بحثه (ملاحظات حول السيادة في دولة ما) الجزء الثاني :

جاء ذلك البحث ليمثل إستكمالاً للآراء التي طرحها لانسينغ في بحثه الأول ، إذ إحتوت صفحاته الأربع والعشرين على نقاش حول السيادة في دولة ما من وجهات نظر داخلية وخارجية. فبالنسبة لوجهة النظر الخارجية أشار لانسينغ الى أنها (إستقلال دولة معينة في علاقتها بغيرها من الدول الأخرى) ، أما من الداخل فينظر الى هيئاتها السياسية وسلطاتها التشريعية. وإسترسل لانسينغ بأن أهمية السيادة داخلياً أكبر من أهميتها خارجياً ، إذ أن (الأفراد الذين يعيشون داخل دولة ما ، يشعرون بأهمية السيادة من خلال عمل المؤسسات السياسية وضمان حقوقهم من قبل تلك المؤسسات) ، وكان يشير في ذلك الى أن المنطلق الأساسي للسيادة يبدأ من الداخل أي من داخل الدولة لكي يشعر مَنْ بالخارج بوجود تلك السيادة. وقد تطرق مرة أخرى الى تأثير النزاعات الداخلية أو الحروب الأهلية على موضوع السيادة من منظار خارجي ، فأشار أن الحرب الأهلية قد تؤدي الى نشوء حكومتين أو سلطتين في دولة واحدة ، وهو هنا على الأغلب سرد ما حدث في الحرب الأهلية الأميركية ، وتلكما الحكومتان إدعتا أن كل واحدة منهما تمثل الشعب والرعية ، وكل منهما تتلقى دعماً من رعيتها لإستمرار بقائها ، لذا يصبح على نظراء تلك الدولة من الدول الأخرى أن يقرروا مع أي منهما يتعاملون في مسألة السيادة ، وبما أن ذلك ليس يسيراً لأن القوتين أو الحكومتين المتنازعتين لا تزالان تحتفظان بقوتيهما ، فإن الحياد تجاههما يكون أفضل السبل في التعامل معهما.(٨٦)

كان الاهتمام بموضوع صلاحيات الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة في واشنطن وصلاحيات حكومات الولايات هي الشغل الشاغل في الكثير مما كتبه لانسينغ في هذا البحث وكذلك في البحث الذي سبقه ، فقد أكد على صلاحيات الحاكم الفيدرالي في واشنطن التي وصفها بأنها لا تملك أي سيادة داخلية سوى ما يتعلق بالحفاظ على سلامة أراضي الولايات المتحدة وشعبها أو مستعمراتها التي تملكها من أي خطر خارجي ، أما في السيادة الخارجية فالحاكم الفيدرالي له جميع الصلاحيات التي تمكنه من إتخاذ القرارات ، أما حكام الولايات فلهم كل السيادة الداخلية ضمن حدود ولاياتهم. وتطرق أيضاً الى نقطة مهمة أخرى عندما أشار الى أن الولايات المتحدة الأميركية لا تعتبر دولة قومية بما تعنيه الكلمة ، لذا فإن سيادتها – من وجهة نظره – تختلف عن الدول القومية ، وبما أنها دولة فيدرالية فهي ليست أمة بشكل متجانس ، وعليه فإن شخصية الدولة ليست ذات أساس قومي بل شخصية فيدرالية. وإنتقل بعدها الى موضوع سبق له مراراً أن ناقشه في خطبه ، وهو التداخل في الصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية في واشنطن

وحكومات الولايات ، إذ أن الإنسجام قد يحدث بينهما أحياناً وقد لا يحدث في أحيان أخرى ، وعدم الإنسجام من وجهة نظره سبب إحراجاً لمرات عديدة للحكومة الفيدرالية ، وخلق أسباباً للشكوى من قبل حكومات الدول الأجنبية.(٨٧)

إنتقل لانسينغ في بحثه الى مصطلح الدولة وعلاقته بالسيادة والإستقلال ، وناقش بعض ما ورد في آراء بعض المتخصصين في الفلسفة السياسية مثل توماس جوزيف لورنس T.J. Lawrence (١٨٤٩– ١٩١٩) في كتابه (مبادئ القانون الدولي) ، إذ رأى أن لورنس إستبدل مصطلح الدولة بمصطلح السيادة عندما عرّف مصطلح الإستقلال ، أي أن الدولة بالنسبة للأخير كانت مرادفة للسيادة ، بينما رأى لانسينغ أن السيادة تأتي بعد الإستقلال كما هو الحال مع الدولة ، أي أنه أكد بأنه ليس بإستطاعة أي مجموعة من الأفراد أن يمتلكوا السيادة دون إمتلاكهم للإستقلال ، ولا يمكن تصور أي سيادة تعتمد على قوة أكبر أو تكون مسؤولة أمامها إلا في حالة السيادة المصطنعة أو غير الحقيقية.(٨٨)

كان موضوع العدالة آخر ما تناوله لانسينغ في البحث ، والتي رأى أنها الرغبة في منح البشر ما يستحقونه ، وهي من وجهة نظره رؤية مطلقة وعامة لموضوع العدالة ، لأنها إذا طبقت دون قيد فإنها تكون أقرب الى تفسير المبادئ الأخلاقية. أما إذا طبقت وفقاً لشروط معينة فستعتبر نوعاً من العدالة القانونية ، أي أنه ميّز بين نوعين من العدالة إحداهما أخلاقية والأخرى قانونية ، الأولى غير محدودة والأخرى محدودة. وبما أن القانون بإعتباره صادراً عن حاكم وهو إنسان غير متكامل من الناحية الأخلاقية ، فهو الآخر – أي القانون – يعتبر غير كامل من الناحية الأخلاقية ، إلا أن طاعة ذلك القانون تكون مُلزِمة لأن من يطبقه يمتلك القدرة على تنفيذه بالقوة. وإستنتج بأنه لا يوجد مقياس أخلاقي ومثالي واحد في العالم ، لذا فإن القانون الأخلاقي غير كامل ويتأثر بعوامل عديدة مثل الذكاء والبيئة الاجتماعية وعقلية الفرد أو المجموعة.(٨٩)

نشير هنا الى أن أهم ما ورد في بحث روبرت لانسينغ هو أنه ميّز بين نوعين من السيادة الأولى داخلية والثانية خارجية ، لكن أكثر ما ورد في البحث كان عبارة عن نقاش فلسفي حول عدد من المصطلحات المتشابكة من حيث المعنى السياسي والفلسفي والقانوني ، والواضح أيضاً أن البحث كان خالياً من أية توصيات سواء كانت قانونية أو سياسية ، ولم يشر الى الجهة أو الجمهور المعني بذلك البحث ، ولكن ما يُفهم من أسلوبه وطبيعة المصطلحات الواردة فيه يمكن أن يكون ذو فائدة للمتخصصين في القانون الدولي أو الدراسات المتعلقة بالدساتير ، مع الأخذ بنظر الإعتبار المدة الزمنية أو الواقع الزمني الذي نشر فيه ذلك البحث من الناحية السياسية على

الأقل سواء في الولايات المتحدة الأميركية أو العالم ، لاسيما وأن البحث تم نشره قبل أكثر من مائة عام.

ج- بحثه (القومية والوضع القائم في البلقان) :

إعتبر لانسينغ بحثه هذا واحداً من أهم بحوثه ، والدليل على ذلك أنه عاد وكتب له مقدمة من صفحتين بعد مرور ثمانية عشر عاماً من إكماله لكتابته. جاء البحث في تسع وأربعين صفحة ، وهو مطبوع بالآلة الطابعة القديمة،[٩٠] ويبدو أنه لم يتسنى له نشره في حينها لأسباب غير معلومة ، وبقي محتفظاً به في ملفاته الخاصة التي كشفت للعلن بعد سنوات طويلة من وفاته.

أشار في مقدمة بحثه أنه إنتهى من كتابته في شهر آذار (مارس) عام ١٩٠٩، ووضع في صفحاته رؤيته وإنطباعاته لمشكلة البلقان التي إعتبرها واحدة من المعضلات الدولية المستعصية على الحل ، وقد دفعته أحداث الحرب العالمية الأولى ومعاهدات السلام التي تم عقدها بين عامي ١٩١٩- ١٩٢٠ الى التفكير بتعديل البحث وإضافة آراء وأفكار جديدة عليه ، لكنه عدل عن تلك الفكرة عندما أدرك أنها ستشوه التناسق الفكري له وتلغي الفكرة والإنطباع الذي كان يجول في تفكيره بشأن مشكلة البلقان آنذاك ، أي إنه إعتبر ذلك البحث وليد الواقع الذي عاشته منطقة البلقان وشهده سياسيو العالم ومنهم سياسيو الولايات المتحدة الأميركية ، وعلى الرغم من ذلك وضع مجموعة من الأسئلة التي أخذت بنظر الإعتبار نتائج الحرب العالمية الأولى وما تلاها من معاهدات ، إذ تساءل ما إذا ساهمت تلك المعاهدات بحل المشكلة بشكل نهائي ، أو هل تراجع العامل القومي في أهميته في تلك المنطقة بعد إن كان سبباً رئيسياً في المشكلة ، وهل باتت شعوب البلقان التي أنهكتها تلك الصراعات أقل رغبة في تقوية وتدعيم قواها المحلية من أجل السيطرة على مجمل المنطقة ، وهل يمكن توقع حرب مستقبلية تكون شعوب البلقان من يشعل فتيلها ؟. [٩١]

إعتبر لانسينغ أن ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ [٩٢] إنتهى عملياً عام ١٩٠٨ وفقاً لحدثين هامين وقعا في تلك السنة ، الأول إستقلال بلغاريا والثاني إعلان إمبراطورية النمسا وهنغاريا ضم مقاطعتي البوسنة والهرسك الى أراضيها ، ورأى أن الوضع الناتج عن الحدثين لم يؤد الى حل جزء من مشاكل البلقان المتداخلة بل زاد منها ، وتلك المشاكل - حسب رأيه - ناتجة عن التوسع العثماني في جنوب شرق أوربا. مرت مواقف دول أوربا من التوسع العثماني بثلاث مراحل ، في كل مرحلة كانت لتلك الدول مخاوف وأهداف ، أولها الخوف من تقدم جيوش العثمانيين المسلمين الى الأراضي التي يملكها المسيحيون ، وتلك المرحلة إنتهت بفشل العثمانيين

من إقتحام مدينة فيينا عام ١٨٦٣، وثانيها تميزت بتصميم الأوربيين على إستعادة الأراضي التي إحتلها العثمانيون ، وثالثها سعي الأوربيين الى حماية السكان المسيحيين الذين أصبحوا في عهدة السلطان العثماني ، وتلك المرحلة بدأت ملامحها تظهر بعد منتصف القرن الثامن عشر على وجه التقريب ، لاسيما بعد توقيع معاهدة السلام بين روسيا والدولة العثمانية عام ١٧٧٤ والتي أنهت حرب السبع سنوات بينهما ، وبعدها وافق السلطان العثماني على أن يرعى الممثل الدبلوماسي الروسي في القسطنطينية شؤون السكان المسيحيين في منطقة البلقان التي كانت تخضع للحكم العثماني.(٩٣)

وجه لانسينغ نقده للدول الملكية في غرب أوربا التي خاضت صراعاً ضارياً مع فرنسا أواخر القرن الثامن عشر لمواجهة الخطر السياسي القادم من فرنسا بعد إنتصار الثورة فيها عام ١٧٨٩ ، وكذلك لمواجهة طموحات نابليون بونابرت التوسعية ، وظهر نقده لتلك الدول عندما أشار الى أنهم إنشغلوا في ذلك الصراع وتركوا معاناة المسيحيين في جنوب شرق أوربا في ظل الحكم العثماني لأراضيهم. من جهة أخرى ، رأى أن الثورة الفرنسية ومبادئها لاسيما الحرية كان لها تأثير واضح على شعوب وسط أوربا وجنوبها الشرقي ، إذ أدى ذلك الى نمو الروح القومية والرغبة في التحرر والإستقلال لدى شعوب البلقان ، وظهر ذلك جلياً في حرب إستقلال اليونان عن الدولة العثمانية ١٨٢١– ١٨٢٩ والتي تلقت فيها اليونان الدعم من بريطانيا وفرنسا وروسيا ، بينما بقيت النمسا بعيدة عن تلك الحرب بسبب عدم توافقها مع المسيحية الأرثودوكسية في اليونان.(٩٤)

إستشف لانسينغ من خلال تسلسل أحداث التاريخ الأوربي الحديث والعلاقات السياسية بين الدول الأوربية آنذاك وجود ما أسماه بـ (الغيرة) التي كانت تشعر بها تلك الدول تجاه بعضها بسبب التوسع الإقليمي ، وما تملكه بعض تلك الدول من مساحات شاسعة من الأراضي داخل القارة الأوربية والمستعمرات خارجها مما أكسبها مزايا تجارية وعسكرية ، وذلك الشعور بالغيرة كان له أثر سلبي على التطلعات القومية للشعوب ذات الإنتماء المسيحي داخل أقاليم الدولة العثمانية ، إذ أدى الى تفشي عدم الثقة بين سياسيي الدول الأوربية الكبرى تجاه بعضهم ، الأمر الذي منعهم من الاهتمام بالدولة العثمانية أو الضغط عليها لتعديل سياستها تجاه شعوب البلقان. وحدد لانسينغ بشكل أوضح الدول الأوربية التي إنجرت وراء التنافس الإقليمي أو ما أطلق عليه (الجوع الإقليمي) الذي عانت منه كل من النمسا و روسيا لاسيما في شرق أوربا أو المناطق غير الخاضعة للسيطرة العثمانية في جنوبها الشرقي ، كما أشار الى التنافس التجاري بين كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الذي أدى الى إبتعاد تلك الدول عن الاهتمام بمشاكل المسيحيين داخل الدولة العثمانية.(٩٥)

إنتقل لانسينغ للحديث عن معاهدة برلين التي جاءت كثمرة للمؤتمر الذي إنعقد في المدينة ذاتها عام ١٨٧٨ ، كان المؤتمر من وجهة نظره يمثل بارقة أمل لحل المشاكل ، ليست فقط تلك التي أدت الى إندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية من قبل ، بل تلك التي تخص منطقة البلقان بشكل أوسع ، لكن وقبل إنتهاء المؤتمر أعلنت الحكومة البريطانية عن عقد معاهدة تحالف دفاعي مع الدولة العثمانية ، وافقت فيها الأخيرة على تسليم إدارة جزيرة قبرص للبريطانيين ، بينما تعهدت بريطانيا بمساعدة الدولة العثمانية عسكرياً ضد أية محاولة من جانب روسيا لإحتلال الأراضي العثمانية في القارة الآسيوية ، والهدف من ذلك كان رغبة بريطانيا في إبعاد روسيا عن الهند وسواحل الخليج العربي وتعزيز السيطرة البحرية البريطانية في البحر المتوسط. وعليه ، وجه لانسينغ نقده الى البريطانيين الذين سعوا الى تدعيم مصالحهم من خلال المؤتمر ، أكثر من إهتمامهم بطموحات شعوب البلقان الطامحة بشكل كبير الى الإستقلال.(٩٦)

لم يكن لانسينغ متفائلاً كثيراً في رؤيته المستقبلية ولا حتى للسنوات الأربع الأخيرة التي سبقت كتابته لبحثه الذي نحن بصدده ، إذ إعتبر أن دول البلقان التي حصلت على إستقلالها خلال القرن التاسع عشر إستمرت في خلافاتها مع بعضها حول الأراضي المتنازع عليها أو حول مواضيع أخرى ، بينما بقيت كل من روسيا وإمبراطورية النمسا – هنغاريا تتحينان الفرص المناسبة من أجل توسيع إمبراطوريتهما لتضم مايمكن ضمّه من أراضي البلقان ، وحتى ألمانيا وبسبب علاقاتها الوثيقة مع النمسا فإنها أيدت الأخيرة في سياساتها تجاه البلقان من أجل الحصول على مكاسب تجارية في جنوب شرق أوربا وتصبح على درجة عالية من المنافسة الاقتصادية مع بريطانيا. كان لانسينغ أكثر تشاؤماً في نظرته للعلاقات بين صربيا والنمسا ، إذ إعتبر أن تقاعس الصرب عن دعم مقاطعتي البوسنة والهرسك التي يعتبرونها جزءاً من بلدهم ليس سوى إنتظار للفرصة الزمنية المؤاتية لإرجاع تلكما المقاطعتين للسيادة الصربية ، إذ لم تكن صربيا على درجة كافية من القوة العسكرية لكي تتمكن من مواجهة النمسا وإسترجاع أراضيها ، ومن جهة أخرى لم تتلق المساعدة من روسيا ضد القرار النمساوي عام ١٩٠٨ الذي وضع المقاطعتين المذكورتين ضمن السيادة النمساوية. ومن الواضح أن لانسينغ كان متفهماً للوضع الداخلي غير المستقر في روسيا الذي تأثر كثيراً بهزيمة روسيا في حربها مع اليابان عام ١٩٠٥ ، لكنه توقع أن ذلك الوضع لن يستمر طويلاً على الأمد البعيد. أعتقد لانسينغ أن الدول الأوربية الكبرى ستلجأ ربما الى إعادة النظر في معاهدة برلين لعام ١٨٧٨ من أجل تجنب الحرب فيما بينها بسبب البلقان ، لكنها لن تضع حلولاً جذرية لمشاكل ذلك الإقليم الذي إعتبر أن التعصب الديني الكامن في نفوس سكانه

أزهق مئات الألوف من أرواح البشر فيه ، كما أن الغيرة والتنافس غير المحدود بين أبناءه عطلت البناء الحضاري فيه وأهملت بسببه الكثير من الموارد التي كان من الممكن أن تسهم في تطويره.[٩٧]

أدرك لانسينغ أن مشكلة البلقان آنذاك ستبقى بعيدة عن الحل ، وربما تؤدي الى إندلاع حرب في وسط أوربا ، وذلك التنبؤ كان صحيحاً وتحقق عام ١٩١٤. وإعتبر أن الدول الكبرى في أوربا في ذلك الحين لم تكن جادة فعلاً في حل مشاكل البلقان ، بل كانت شديدة الميل الى التنافس فيما بينها وتحقيق مصالحها الذاتية. والأمر اللافت في بحثه ، هو أنه ساير سياسة بلاده الولايات المتحدة الأميركية المنعزلة الى حد بعيد عن الشؤون الأوربية ، ولم يشر في بحثه الى أي موقف أميركي حتى على مستوى الصحافة الأميركية أو على المستوى السياسي غير الرسمي. وعلى العموم فقد غابت روح التفاؤل عن رؤيته للمستقبل في منطقة البلقان ، وهي رؤية واقعية لمن كان يراقب العلاقات السياسية الأوربية آنذاك.

عُين روبرت لانسينغ في العشرين من آذار (مارس) عام ١٩١٤ بوظيفة مستشار في وزارة الخارجية الأميركية[٩٨]، وبذلك بدأت مرحلة جديدة في حياته العملية ، تمثلت بدخوله الى مجال السياسة الخارجية الأميركية التي تدرج في العمل فيها وصولاُ الى توليه منصب وزير الخارجية أثناء سنوات الحرب العالمية الأولى ، وهو أعلى منصب وظيفي تولاه في خدمته الرسمية.

الخاتمة :

١- ساعدت الظروف المعاشية الميسرة والوضع المادي المريح لعائلة روبرت لانسينغ أن يتدرج في دراسته منذ صغره وحتى كبره دون إنقطاع أو تعثر ، إذ كان أجداده من الميسورين مادياً بفضل إنخراطهم في نشاط إقتصادي مربح ومثمر منذ رحيلهم عن موطنهم الأصلي (هولندا) وبلوغهم أراضي قارة أميركا الشمالية.

٢- لم يكتف والده بالثروة المادية التي آلت اليه من أسلافه ، بل عزم أن يكون له عمل مغاير وشخصية مستقلة ، لذا إنخرط في دراسة القانون وعمل فيما بعد بذلك الإختصاص.

٣- ورث روبرت لانسينغ عن أجداده ووالده طموحهم العملي الذي قادهم الى تكوين مكانة إجتماعية ومهنية أشيرَ اليها بالبنان ، لذا إقتفى أثرهم في مجال تخصصهم القانوني وتفوق عليهم ، وأصبحت له مكانة مرموقة في مجال القانون سواء المحلي أو الدولي.

٤- بدأ لانسينغ عمله كمحام في القضايا المحلية المتعارف عليها في أوساط العمل القانوني ، لكنه أراد العمل في مجال أوسع تكون له فيه شخصية مميزة وإسهام أوضح ، فأختار سلك العمل في قضايا القانون الدولي.

٥- سعى الى تدعيم طموحه في مجال القانون الدولي بزواجه من إبنة رجل القانون والسياسي الأميركي جون فوستر الذي سبق له وتقلد منصب وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس بنجامين هاريسون ، فكان ذلك الزواج فاتحة خير بالنسبة له ، إذ فسح المجال أمامه وبواسطة والد زوجته للتقرب أكثر من كبار رجال القانون الأميركيين.

٦- إكتسب خبرة مهمة عندما تم إختياره وبترشيح من جون فوستر للعمل كمستشار في اللجان الأميركية التي تولت الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة أمام المحاكم الدولية في قضايا متعددة ، لكن الملاحظ عليه أنه إكتفى بمهمة المستشار القانوني المساعد للجان الأميركية طيلة عمله فيها ، إذ يبدو أنه لم يكن يطمح من تلك المهام سوى إكتساب الخبرة في مجال القانون الدولي.

٧- إن الخبرة التي إكتسبها لانسينغ في القانون الدولي على أمد ما يقرب من خمسة عشر عاماً ، جعلته مؤهلاً أن يكون عضواً مؤسساً للجمعية الأميركية للقانون الدولي التي إستمر في عضويتها حتى وفاته عام ١٩٢٨.

٨- كانت مساهمته في الجمعية الأميركية للقانون الدولي بمثابة ميدان جديد أثبت فيه كفاءته ليس فقط كرجل قانون بل كمفكر وناقد للتجربة الأميركية في مجال الحكم الفيدرالي ، إذ أشار الى بعض السلبيات التي إكتنفت ذلك النظام وأثّرت من خلاله على علاقات الولايات المتحدة الأميركية الخارجية ببعض الدول التي تربطها علاقات مهمة بها.

٩- لم يختلف النشاط والنتاج الفكري لروبرت لانسينغ عما سبقه من خطب وكلمات ألقاها خلال إجتماعات الجمعية الأميركية للقانون الدولي ، فكانت أكثر بحوثه ومقالاته ذات صبغة قانونية لها مساس بالسياسة الداخلية والخارجية. ويستثنى من ذلك بحثه المخصص لموضوع الصراع التاريخي في البلقان الذي حاول فيه التقرب من الفكر السياسي الدولي ، ومحاولة إستشرافه للمستقبل الذي قد يكون عليه ذلك الصراع.

١٠- أخيراً ، وعلى الرغم من أن روبرت لانسينغ تولى منصب وزير خارجية الولايات المتحدة بين عامي ١٩١٥ – ١٩٢٠ وهي واحدة من أهم الفترات الزمنية في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية ، إلا أن سمعته كرجل قانون ظلت طاغية على تلك التي حققها في المجال

السياسي ، إذ بقيت سمعته القانونية شاخصة في ذاكرة زملاءه في الجمعية الأميركية للقانون الدولي ، والتي إعتبروها أهم من ذلك المنصب السياسي الذي تولاه على إمتداد خمس سنوات من عهد الرئيس وودرو ولسون.

هوامش البحث :

(1) Hartig, Thomas Henry, Robert Lansing: An Interpretive Biography, Modern History Ph.D. Dissertation, Ohio State University, 1974, p.10.

(2) Joshua Canale, "When a State Abounds in Rascals": New York's Revolutionary Era Committees for Public Safety, 1775–1783, Journal of the Early Republic, Volume 39, Number 2, Published by University of Pennsylvania Press, Summer 2019, p. 211.

(3) Hartig, Thomas Henry, op.cit, p.10.

(4) Monroe, Joel H., Through Eleven Decades of History: Watertown, Hungerford - Holbrook Co., Watertown, N. Y., 1911, p. 197.

(5) Edward S. Mihalkanin (ed), American Statesmen : Secretaries of State from John Jay to Colin Powell, Greenwood Press, London, 2004, p. 314.

(6) Hartig, Thomas Henry, op.cit, p.335.

(7) Ibid, p.13.

(8) Amherst Graduates' Quarterly, Volume. 1, October 1911 to June 1912, Published by The Graduates of Amherst College, p.p.8, 61.

(9) Ballard, Edward Goodwin, Philosophy and The Liberal Arts, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, Netherlands, 1989, p.1.

(10) Hartig, Thomas Henry, op.cit, p.p 13- 14.

(11) Amherst Graduates' Quarterly, op.cit, p.p 75- 76.

(12) Monroe, Joel H., op.cit, p. 167.

(13) Edward S. Mihalkanin, op.cit, p. 314.

(14) Ibid, p. 314.

(15) Hartig, Thomas Henry, op.cit, p. 52.

(16)Brown, James Stanley., Fur Seals and The Bering Sea Arbitration, Journal of the American Geographical Society of New York, Vol. 26, No. 1, Published by Taylor & Francis, Ltd., Oxfordshire, UK, 1894, p.1.

(17) Foster, John W. , Results of The Bering Sea Arbitration, The North American Review, Vol. 661, No. 469, Published By University of Northern Iowa, December 1895, p.p. 693-694.

(18) Brown, Robert Craig., Canada's National Policy 1883-1900: A Study in Canadian-American Relations, Princeton University Press, 1964, p.p. 7- 10.

(19)Foreign Relations of United States (F.R.U.S), 1894.Appendix I 1894, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C, 1894, Memorandum from Mr. Foster to Mr. Gresham, Subj: Agency of The United States, Paris, August 17, 1893, p. 230.

(20) William Williams, Reminiscences of the Bering Sea Arbitration, The American Journal of International Law, Vol. 37, No. 4, Published by American Society of International Law, October 1943, p. 565.

(21) Hartig, Thomas Henry, op.cit, p. 52.

(22)Foster, John W. , op.cit, p.p. 701- 702.

(23) F.R.U.S, op.cit, p.p. 229- 230.
(24) F.R.U.S, Papers relating to the Foreign Relations of the United States, with the annual message of the president transmitted to Congress December 7, 1896, and the annual report of the secretary of state. 1896, Washington, D.C, U.S. Government Printing Office, 1896, Convention for the settlement of claims presented by Great Britain against the United States in virtue of the convention of February 29, 1892, p.p 281- 284.
(25) Behring Sea Claims Commission, Record of Evidence Taken at Victoria, British Columbia, by The Commissioners, Under the Convention of February 8, 1896, between Great Britain and The United States, Vol. I, p.p. 1- 1002.
(26) Bering Sea Claims Commission, Record of proceedings before the commissioners under the convention of February 8, 1896 at Montreal, June 16, 1897 and at Halifax, August 25 to September 29, 1897, p.p. 35- 1171.
(27) F.R.U.S, Papers relating to the foreign relations of the United States, with the annual message of the president transmitted to Congress December 5, 1898, Washington, D.C, U.S. Government Printing Office, 1898, Memorandum from Mr. Day to Sir Julian Pauncefote, Subj: Settlement of Bering Claims Award, No. 1054, Washington, June 15, 1898, p.p. 371- 372.
(28) Lansing, Robert., The Questions Settled by the Award of the Alaskan Boundary Tribunal, Bulletin of the American Geographical Society, Vol. 36, No. 2, Published by Taylor & Francis, Ltd.,Oxfordshire, United Kingdom, 1904, p.p. 66- 68.
(29) Foster, John W., Diplomatic Memoirs, Vol. 2, Houghton Mifflin Company, Boston, 1909, p. 193.
(30) F.R.U.S, Papers relating to the foreign relations of the United States, with the annual message of the president transmitted to Congress December 7, 1903, Washington, D.C, U.S. Government Printing Office, 1904, Memorandum from Mr. Lansing to Mr. Sifton, Washington, July 1, 1903, p. 530.
(31) Hartig, Thomas Henry, op.cit, p. 61.
(32) The Lansing Papers, The Alaskan Boundary Tribunal in Session at London in 1903, Written 1904, The collections of the Seeley G. Mudd Manuscript Library, Box. 6, Folder. 4, Princeton, New Jersey, p.p. 1- 24.
(٣٣) إختار الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت (١٨٥٨- ١٩١٩) لعضوية لجنة المفوضين الأميركيين كل من إيليهو روت Elihu Root (١٨٤٥- ١٩٣٧) المتخصص في القانون والذي كان يشغل في حينها منصب وزير الحرب ، و جورج تيرنر George Turner (١٨٥٠ – ١٩٣٢) القاضي والسيناتور الديمقراطي ، و هنري كابوت لوج Henry C. Lodge (١٨٥٠- ١٩٢٤) رجل القانون والسيناتور الجمهوري.
F. M. Carroll, Robert Lansing and the Alaskan Boundary Settlement, The International History Review, Vol. 9, No. 2, Published by Taylor & Francis, Ltd., Oxfordshire, UK, p. 277.
(34) The Lansing Papers, op.cit, p.1.
(35) Ibid, p.p 6- 7.
(٣٦) ضمت لجنة المفوضين البريطانيين ثلاثة مفوضين رئيسيين ، هم كل من اللورد ألفيرستون Lord Alverstone (١٨٤٢- ١٩١٥) الذي كان يشغل في حينها منصب رئيس قضاة إنكلترا ، ومفوضين إثنين من كندا هما كل من لويس جت Louis Jette (١٨٣٦- ١٩٢٠) الذي عمل محامياً وتقلد خلال حياته المهنية منصب نائب حاكم مقاطعة كيبك الكندية ، و ألن أيلسوورث Allen B. Aylesworth (١٨٥٤- ١٩٥٢) أحد رجال القانون البارزين في مدينة تورونتو الكندية.

Foster, John W., Diplomatic Memoirs, Vol. 2, p.199.
(37) F. M. Carroll, op.cit, p. 271.
(38) Alverstone, Viscount., Recollections of Bar and Bench, Longmans, Green & Co., New York, 1914, p.p. 240- 241.

(39) The Montgomery Advertiser (Newspaper), Montgomery, Alabama State, November 1, 1903.

(٤٠) جيمس براون سكوت : ولد عام ١٨٦٦ في بلدة كينكاردن Kincardine التابعة لمقاطعة أونتاريو الكندية. حصل على درجة البكلوريوس في الآداب من جامعة هارفارد عام ١٨٩٠ والماجستير في السنة التالية. حصل على الدكتوراه في تخصص القانون من جامعة هايدلبرغ في ألمانيا عام ١٨٩٣، وبعد عودته للولايات المتحدة مارس مهنة المحاماة في لوس أنجلس حتى أواخر عقد التسعينات من القرن العشرين. ساهم مع مجموعة من زملاءه في تأسيس الجمعية الأميركية للقانون الدولي عام ١٩٠٦. تدرج في وظائف عديدة منها عميداً لكلية القانون في جامعة إلينويز وأستاذاً للقانون في جامعة كولومبيا في نيويورك، وإبتداءاً من عام ١٩٢١ أصبح محاضراً في جامعة جورج تاون في العاصمة واشنطن ثم رئيساً لقسم القانون الدولي والعلاقات الدولية في كلية جورج تاون للخدمة الخارجية وهو المنصب الذي إستمر عليه حتى عام ١٩٤٠. توفي عام ١٩٤٣ في مدينة أنابولس بولاية ميريلاند. ينظر:

Amorosa, Paolo, Rewriting the History of the Law of Nations: How James Brown Scott Made Francisco de Vitoria the Founder of International Law, Oxford University Press, New York, 2019, pages. 13, 21, 41, 199.

(41) Scott, James Brown., In Memoriam-Robert Lansing, The American Journal of International Law, Vol. 23, No. 1, Published by American Society of International Law, Jan., 1929, p. 110.

(42) Hartig, Thomas Henry, op.cit, p. 73.

(٤٣) مؤتمر بحيرة موهونك للتحكيم الدولي Lake Mohonk Conference on International Arbitration : عقد المؤتمر للمرة الأولى عام ١٨٩٥ بدعوة من العالم التربوي الأميركي ألبرت سمايلي Albert K. Smiley (١٨٢٨-١٩١٢) أحد أعضاء طائفة الكويكرز البروتستانتية الداعية الى السلام في العالم ، وجرى إنعقاد المؤتمر في المنتجع الذي كان يملكه بالقرب من بحيرة موهونك في مقاطعة ألستر بولاية نيويورك. كان هدف المؤتمر تشجيع اللجوء الى التحكيم في المنازعات بين الدول بدلاً من إستخدام القوة العسكرية لحلها. حضر ذلك المؤتمر ما يقرب من خمسين شخصية مهتمة بالهدف المشار اليه ، ثم إزداد ذلك العدد بمرور السنوات ليضم إختصاصات عديدة مهتمة بموضوع التحكيم الدولي كالسياسيين وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال والأدباء والصحفيين بالإضافة الى رجال القانون.

Amorosa, Paolo, op.cit, p. 39; Necrology, Proceedings of the New York State Historical Association, Vol. 12, Published by New York State Historical Association, , U.S.A, 1913, p. 361.

(44) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907, Vol. 1, April 19 - 20, 1907,Published by Cambridge University Press, 1907, p. 23.

(٤٥) أوسكار سولومون شتراوس : ولد عام ١٨٥٠ في مدينة أوتبيرغ بمقاطعة كايزرسلاوترن جنوب غرب ألمانيا التابعة لمملكة بافاريا آنذاك. إنحدر من عائلة يهودية ألمانية ، هاجرت تلك العائلة الى الولايات المتحدة الأميركية عام ١٨٥٤ وإستقرت في ولاية جورجيا وحققت فيها ثراءاً جيداً. تخرج من جامعة كولومبيا في نيويورك متخصصاً بالقانون. مارس إختصاصه القانوني في الشركات التي عمل بها. حصل على شهادة الدكتوراه في الأدب من جامعة براون بولاية رود آيلاند في منتصف عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر. كان من أبرز مناصبه منصب الوزير المفوض للولايات المتحدة في إسطنبول بين عامي ١٨٨٧- ١٨٨٩ ثم عامي ١٨٩٨- ١٨٩٩ ، ثم جاء إختياره عضواً في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي عام ١٩٠٢ ، وأختير في عهد الرئيس ثيودور روزفلت وزيراً للتجارة والعمل بين عامي ١٩٠٦- ١٩٠٩. توفي عام ١٩٢٦.

Strauss, Lewis l., Oscar S. Straus: An Appreciation, Publications of the American Jewish Historical Society, Vol. 40, No. 1, New York, September, 1950, p.p. 3- 16.

(46) Hartig, Thomas Henry, op.cit, p.74.

(47) American Journal of International Law, Vol. 1, No. 1, Published by Cambridge University Press, January 1907, p. 129.

(48) The Appointment of Mr. Robert Lansing as Secretary of State, The American Journal of International Law, Vol. 9, No. 3, Published by American Society of International Law, Jul, 1915, p.p. 296- 297.

(49) Scott, James Brown., op.cit, p. 110.

(50) Address of Mr. Robert Lansing of Watertown, N.Y, Proceedings of the American Society of International Law at its Annual Meeting, Vol. 2, Published by Cambridge University Press, 1908, p. 44.

(٥١) عرفت تلك الإجراءات بالفصل العنصري في سان فرانسيسكو عام ١٩٠٦ ، وتم تنفيذها بعد أن أصدر مجلس التعليم في تلك المدينة قرارات بعزل الطلاب ذوي الأصول الآسيوية وأكثرهم كان من اليابانيين والصينيين والكوريين في مدارس أنشأت خصيصاً لهم عرفت بـ (المدارس الشرقية) بهدف إبعادهم عن مدارس الطلبة الأميركيين. أثارت تلك الإجراءات غضب عائلات الطلبة اليابانيين والحكومة اليابانية التي إعتبرتها تراجعاً عن إحدى بنود معاهدة عام ١٨٩٤ الموقعة بين البلدين والتي سمحت بهجرة اليابانيين الى الولايات المتحدة الأميركية وتعهدت فيها الحكومة الأميركية بعدم التمييز بينهم وبين المواطنين الأميركيين في الحقوق ومنها التعليم.

Neu, Charles E., An Uncertain Friendship: Theodore Roosevelt and Japan, 1906-I909, Harvard University Press, 1967,p.p. 25- 26; Anderson, Douglas Firth., "We Have Here a Different Civilization": Protestant Identity in the San Francisco Bay Area, 1906-1909, Western Historical Quarterly, Vol. 23, No. 2, Published by Utah State University on behalf of Western History Association, May, 1992, p. 211.

(52) Address of Mr. Robert Lansing, op.cit, p. 45.

(٥٣) هاميلتون فش : ولد عام ١٨٠٨ في مدينة نيويورك. تدرج في دراسته حتى تخرج من كلية كولومبيا عام ١٨٢٧ متخصصاً في اللغة الفرنسية. تفرغ بعدها لدراسة القانون ، وبعد إكماله لدراسته تم قبوله في نقابة المحامين في نيويورك. أنتخب لمجلس النواب ممثلاً عن حزب الويغ بين عامي ١٨٤٣- ١٨٤٥. أنتخب حاكماً لولاية نيويورك من بداية عام ١٨٤٩ حتى نهاية عام ١٨٥٠ ، ثم أنتخب بعدها لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك بين عامي ١٨٥١- ١٨٥٧. أختير كوزير لخارجية الولايات المتحدة خلال عهدي الرئيسين يوليسس غرانت و راذرفورد هايس للمدة بين عامي ١٨٦٩- ١٨٧٧. توفي عام ١٨٩٣.

Corning, A. Elwood, Hamilton Fish, The Lanmere Publishing Company, New York, 1918, p.p 11- 105.

(54) Digest of International Law by Marjorie M. Whiteman, a reviewed book by : Bishop, Jr, William W., in Michigan Law Review, Vol. 63, No. 7, Published by The Michigan Law Review Association, May, 1965, p. 1317; Address of Mr. Robert Lansing, op.cit, p. 47.

(٥٥) كانت مدينة خربوط تضم العديد من المدارس التابعة للإرساليات التبشيرية الأميركية والتي تخرج منها الكثير من الطلبة الأرمن والذين شجعتهم تلك المدارس على الهجرة الى الولايات المتحدة الأميركية.

Gutman, David E., The Politics of Armenian Migration to North America, 1885–1915, Edinburgh University Press Ltd, 2019, p. 31.

(56) Address of Mr. Robert Lansing, op.cit, p. 48.

(٥٧) فرانك جورج لينز : ولد عام ١٨٦٧ في فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا ، إنحدر من أصول ألمانية. عُرف عنه بأنه كان رياضياً من هواة قيادة الدراجات الهوائية التي قادته الى المغامرة والإستكشاف حول العالم. إختفى في ظروف غامضة أثناء تجواله في مدينة أرضروم العثمانية في شهر مايس عام ١٨٩٤. تم التأكد فيما بعد أنه قتل على يد مجموعة من الأشخاص المحليين لدوافع متعددة. ينظر الصفحة الإلكترونية التالية التي تم تصفحها بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٨

https://en.wikipedia.org/wiki/Frank_Lenz_(cyclist)

(٥٨) جون ميلتون هاي : ولد عام ١٨٣٨ في مدينة سالم بولاية أنديانا ، درس بعد تدرجه في دراسته الأولية في جامعة براون بولاية رود آيلاند التي تخرج منها عام ١٨٥٨، ثم درس القانون في أحد مكاتب المحاماة التي كان يعمل فيها. رافق إبراهام لينكولن وكان أحد العاملين في حملته الانتخابية الرئاسية ليصبح فيما بعد أحد مستشاريه. عمل في مناصب عديدة ومهمة ، منها مساعداً لوزير الخارجية ١٨٧٩- ١٨٨١ وسفيراً للولايات المتحدة في المملكة المتحدة بين عامي ١٨٩٧- ١٨٩٨ ، ثم وزيراً للخارجية من عام ١٨٩٨ حتى وفاته عام ١٩٠٥.

Thayer, William Roscoe., The life and letters of John Hay, Vol. I, Constable & Co. Limited, London, 1915, p.p. 5- 68.

(59) Address of Mr. Robert Lansing, op.cit, p. 50.

(٦٠) جون هنري تونستول : مواطن بريطاني ، ولد في لندن عام ١٨٥٣ ، هاجر للعمل الى مقاطعة كولومبيا البريطانية الكندية ولم يحقق نجاحاً هناك. إنتقل بعدها الى ولاية نيو مكسيكو الأميركية التي كانت تشهد صراعاً محلياً على المال والسلطة . قتل في شهر شباط (فبراير) عام ١٨٧٨ في مدينة سانتا في بولاية نيو مكسيكو على خلفية أحداث ما عرف

بحرب مقاطعة لينكولن التي حدثت لأسباب تتعلق بالتنافس والفساد المالي في الولاية بين الكثير من رجال الأعمال وأصحاب الأملاك والقضاة ورجال حفظ القانون.

Utley, Robert M., High Noon in Lincoln Violence on the Western Frontier, University of New Mexico Press, 1987.

(٦١) وليم ماكسويل إيفارتس : ولد عام ١٨١٨ في مدينة تشارلستون بولاية ماساتشوستس ، درس في مدرسة بوسطن اللاتينية ثم في كلية ييل التي شارك في تأسيس مجلتها الأدبية ثم أنهى دراسته فيها عام ١٨٣٧.درس في كلية الحقوق بجامعة هارفارد وتخرج منها عام ١٨٤٠ وبعدها تم قبوله في نقابة المحامين وحقق في مهنة المحاماة شهرة واسعة. أصبح من خلال عمله مقرباً من رجال حزب الويغ . تميزت آراءه السياسية في تلك الفترة بتأييده لإبقاء نظام العبودية ، ثم تغيرت آراءه بعدها الى تأييد إلغاء العبودية. أختير وزيراً للخارجية بين عامي ١٨٧٧- ١٨٨١. أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي بين عامي ١٨٨٥- ١٨٩١. توفي عام ١٩٠١.

Green, Samuel A. et.al , March Meeting, 1901. Manuscripts of Jonathan Edwards; Jonathan Edwards at Portsmouth, Proceedings of the Massachusetts Historical Society, Second Series, Vol. 15, Published by Massachusetts Historical Society, 1901-1902, pp. 1-24.

(62) Address of Mr. Robert Lansing, op.cit, p. 53.

(٦٣) تزايدت المواقف المعادية للمقيمين الآسيويين في الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لاسيما الأيدي العاملة الصينية ذات الأجور المنخفضة والتي نافست الكثير من الأيدي العاملة الأميركية ذات الأجور المرتفعة. وقد أدى ذلك العداء الى إندلاع العديد من الإشتباكات والتي كان الأميركيون هم المبادرون فيها. كان أشهرها ذلك الصدام الذي حدث في مدينة دنفر بولاية كولورادو عام ١٨٨٠ ، مما أدى الى تدمير واسع في الحي الصيني داخل تلك المدينة.

Wei, William., Asians in Colorado: A History of Persecution and Perseverance in the Centennial State, University of Washington Press, Seattle, 2016, p.p. 120- 150.

(64) Address of Mr. Robert Lansing, op.cit, p.p 52-53.

(65) Ibid, p. 60.

(66) Proceedings of the American Society of International Law at its annual meeting, Vol.4, Cambridge University Press, 1910, p. 187.

(67) Ibid, p. 191.

(68) Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1912, Vol. 6, April , 1912, Published by Cambridge University Press, 1912, p. 158.

(69) Ibid, p. 159.

(70) Ibid, p.p 163- 164.

(٧١) ينظر الجزء الأول في :

Lansing, Robert., Notes on Sovereignty in a State, The American Journal of International Law, Vol. 1, No. 1, Published by: American Society of International Law, Jan. - Apr., 1907.

(٧٢) ينظر الجزء الثاني في :

Lansing, Robert., Notes on Sovereignty in a State, Part Second, The American Journal of International Law, Vol. 1, No. 2, Published by: American Society of International Law, Apr- Jul., 1907.

(73) The Lansing Papers, Nationality and The Present Balkan Situation, Written 1909, The collections of the Seeley G. Mudd Manuscript Library, Box. 9, Folder. 14, Princeton, New Jersey, p.p 2- 52.

(74) Lansing, Robert., A Definition of Sovereignty, Proceedings of the American Political Science Association, Vol. 10, Tenth Annual Meeting, 1913, Published by Cambridge University Press, 1913, p.p. 61- 75.

(٧٥) مونتسكيو: ولد عام ١٦٨٩ قرب بوردو جنوب فرنسا ، إسمه الحقيقي تشارل لوي دي سيكوندا. كان فيلسوفاً وأديباً وقاض. ألف العديد من الكتب لاسيما في فلسفة الحكم والسياسة ، منها كتاب (روح القوانين) الذي كان واحداً من الكتب

الملهمة للآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأميركية عند إعدادهم للدستور الأميركي. ويعتبر أيضاً أول من طرح فكرة ونظرية فصل السلطات التي أصبح لها فيما بعد أهمية واسعة في العديد من دول العالم. توفي عام ١٧٥٥ في باريس.
Ilbert, Courtenay Peregrine., Montesquieu, Oxford University Press, London, 1904, p.p. 4, 5, 35.

(٧٦) جون لوك : ولد عام ١٦٣٢ قرب بريستول جنوب غرب إنكلترا. درس في كلية كنيسة المسيح في أوكسفورد وتخرج منها طبيباً ثم حول إهتمامه بعد ذلك الى الفلسفة. كتب مقالات عديدة في مجال التربية وفلسفة العقل البشري والليبرالية. تأثر زعماء الثورة الأميركية بآرائه لاسيما تلك التي إعتبرت أن وظيفة الدولة تتمثل في حماية الثروة العامة والخاصة وأن من حق الشعب أن يغير الحكومة في حالة فشلها في وظيفتها أو عدم الحفاظ على حقوق الشعب وحريته. توفي عام ١٧٠٤ في إنكلترا.
Mack, Eric., John Locke, Continuum International Publishing Group, New York, 2009, p.p. 8, 10, 109, 131.

(٧٧) يوهانس ألثوسيوس : ولد عام ١٥٦٣ في ديدنشاوسن غرب ألمانيا حالياً. هو فيلسوف ورجل قانون من معتنقي المذهب الكالفيني. عُرف بمؤَلَفه الذي أصدره عام ١٦٠٣ بعنوان (السياسة بطريقة منهجية وموضحة بأمثلة مقدسة ودنيوية) الذي قدم فيه شرحاً مبكراً في حينها لما تعنيه الفيدرالية. توفي عام ١٦٣٨.
Hueglin, Thomas O., Early Modern Concepts for a Late Modern World: Althusius on Community and Federalism, Wilfrid Laurier University Press, Waterloo, Ontario, 1999, p.p. 1,29,71.

(٧٨) جين بودن : ولد عام ١٥٣٠ في أنجيه الواقعة شمال غرب فرنسا. عُرف عنه بأنه كان رجل قانون فرنسي ومفكر سياسي. درس القانون الروماني في جامعة تولوز بفرنسا. ألف كتاباً في عدد من الإختصاصات ومنها التاريخ الذي ألف فيه كتاباً بعنوان (طريقة المعرفة للتاريخ) إحتوى أيضاً على آراء سياسية وقانونية. توفي عام ١٥٩٦.
International Conference on Bodin, Oskar Beck Publications, Munchen, 1973, p.p. 5, 38, 359.

(79) Lansing, Robert., Notes on Sovereignty in a State, First Part, p. 106.

(80) Ibid, p. 171.

(٨١) جوزيف ستوري : ولد عام ١٧٧٩ في مدينة ماربلهيد بإقليم ماساتشوستس ، درس في بداية تعليمه بمدرسة ماربلهيد ثم بعد ذلك في جامعة هارفارد إذ تخصص في القانون ، وبعدها تم قبوله في نقابة المحامين عام ١٨٠١ ومارس مهنة المحاماة. أنتخب لعضوية مجلس النواب بين عامي ١٨٠٨- ١٨٠٩. رشح من قبل الرئيس جيمس ماديسون للعمل كقاض في المحكمة العليا للولايات المتحدة عام ١٨١١. عمل عام ١٨٢٩ أستاذاً للقانون في جامعة هارفرد. ألف كتباً ومقالات عديدة في القانون والدستور الأميركي كان أهمها كتابه المعنون (تعليقات على دستور الولايات المتحدة الأميركية) الذي نشر في ثلاثة أجزاء. توفي عام ١٨٤٥.
Newmyer, R. Kent, Supreme Court Justice: Joseph Story, University of North Carolina Press, Chapel Hill, North Carolina, 1986, p.p 3, 5, 20, 299.

(٨٢) توماس ماكنتاير كولي : ولد عام ١٨٢٤ في بلدة أتيكا شمال ولاية نيويورك ، درس خلال شبابه القانون وحصل على شهادته في الإختصاص ذاته. تم قبوله عام ١٨٤٦ في نقابة المحامين في ولاية ميشيغان. كان له إهتمامات أخرى في الأدب والفكر السياسي. إنتمى الى الحزب الجمهوري عام ١٨٥٦. أنتخب عام ١٨٦٤ لعضوية المحكمة العليا في ولاية ميشيغان ، ثم أصبح رئيساً للقضاة لما يقرب من عشرين سنة. كتب مجموعة من المؤلفات أهمها (دراسة في القيود الدستورية) عام ١٨٧٨ الذي ناقش فيه قضايا متعلقة بدستور الولايات المتحدة الأميركية. توفي في ميشيغان عام ١٨٩٨.
Knowlton, Jrome C., Thomas McIntyre Cooley, Michigan Law Review, Vol. 5, No. 5, Published by University of Michigan, March, 1907, p.p. 310- 325.

(83) Lansing, Robert., Notes on Sovereignty in a State, First Part, p. 108.

(84) Ibid, p. 109.

(85) Ibid, p. 128.

(86) Lansing, Robert., Notes on Sovereignty in a State, Part Second, p.p 298- 299.

(87) Ibid, p.p 303- 304.

(88) Ibid, p. 305.

(89) Ibid, p.p 319- 320.

(90) The Lansing Papers, Nationality and The Present Balkan Situation, pp. 1- 2.
(91) Ibid, p.p 1- 2.
(٩٢) مؤتمر برلين ١٨٧٨ : عقد في مدينة برلين بين شهري حزيران – تموز ١٨٧٨، وحضرت إليه وفود سياسية رفيعة المستوى مثلت كل من ألمانيا وإمبراطورية النمسا – هنغاريا و روسيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والدولة العثمانية. جاء عقد المؤتمر بعد إنتهاء الحرب الروسية – العثمانية التي إستمرت بين عامي ١٨٧٧- ١٨٧٨، وقد تمخض المؤتمر عن توقيع معاهدة برلين التي أدت الى إستقلال رومانيا وصربيا والجبل الأسود ، وحصلت بريطانيا في معاهدة منفصلة مع الدولة العثمانية على جزيرة قبرص ، وإحتلت إمبراطورية النمسا – هنغاريا مقاطعتي البوسنة والهرسك ، وضُمت مقدونيا الى الدولة العثمانية بينما أصبحت بلغاريا إمارة شبه مستقلة داخل الدولة العثمانية.
Shafer, Kenneth Allen., The Congress of Berlin of 1878: Its Origins and Consequences, a thesis Master of Arts in History, Portland State University, 1989, p.p 49- 68.
(93) The Lansing Papers, Nationality and The Present Balkan Situation, p. 5.
(94) Ibid, p. 7.
(95) Ibid, p. 8.
(96) Ibid, p.p 17- 18.
(97) Ibid, p.p 37- 51.
(98) The Sun (Newspaper), Manhattan, New York, 21 March 1914.

مصادر البحث :

أولا : الوثائق المنشورة :

1- Address of Mr. Robert Lansing of Watertown, N.Y, Proceedings of the American Society of International Law at its Annual Meeting, Vol. 2, Published by Cambridge University Press, 1908.
2-Behring Sea Claims Commission, Record of Evidence Taken at Victoria, British Columbia, by The Commissioners, Under the Convention of February 8, 1896, between Great Britain and The United States, Vol. I.
3-Bering Sea Claims Commission, Record of proceedings before the commissioners under the convention of February 8, 1896 at Montreal, June 16, 1897 and at Halifax, August 25 to September 29, 1897.
4- F.R.U.S., Memorandum from Mr. Foster to Mr. Gresham, August 17, 1893. Agency of The United States, Paris. Department of State, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C, 1894 ,Appendix I.
5- F.R.U.S. , Department of State, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C, 1896.
6- F.R.U.S., Memorandum from Mr. Day to Sir Julian Pauncefote. Settlement of Bering Claims Award, No. 1054, Washington, June 15, 1898. Department of State, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C, 1898.
7- F.R.U.S., Papers relating to the foreign relations of the United States, with the annual message of the president transmitted to Congress December 7, 1903, Memorandum from Mr. Lansing to Mr. Sifton, Washington, July 1, 1903, Department of State, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C, 1904.
8- Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting 1907, Vol. 1, Published by Cambridge University Press, 1907.

9- Proceedings of the American Society of International Law at its annual meeting 1910, Vol.4, Published by Cambridge University Press, 1910.
10-Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting , April 1912, Vol. 6, Published by Cambridge University Press, 1912.
11- The Lansing Papers, The Alaskan Boundary Tribunal in Session at London in 1903, Written 1904, The collections of the Seeley G. Mudd Manuscript Library, Box. 6, Folder. 4, Princeton, New Jersey.
12- The Lansing Papers, Nationality and The Present Balkan Situation, Written 1909, The collections of the Seeley G. Mudd Manuscript Library, Box. 9, Folder. 14, Princeton, New Jersey.

ثانياً : الرسائل والأطاريح :

13- Hartig, Thomas Henry, Robert Lansing: An Interpretive Biography. Modern History Ph.D. Dissertation. Ohio State University, 1974.
14-Shafer, K. A., The Congress of Berlin of 1878: Its Origins and Consequences. A Thesis Master of Arts in History. Portland State University, 1989.

ثالثاً : الكتب :

15- Alverstone, Viscount., Recollections of Bar and Bench, Longmans, Green & Co, New York, 1914.
16- Amorosa, Paolo, Rewriting the History of the Law of Nations: How James Brown Scott Made Francisco de Vitoria the Founder of International Law.: Oxford University Press, New York, 2019.
17- Ballard, Edward Goodwin, Philosophy and The Liberal Arts. Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, Netherlands, 1989.
18- Brown, Robert Craig, Canada's National Policy 1883-1900: A Study in Canadian-American Relations, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1964.
19- Corning, A. Elwood., Hamilton Fish, The Lanmere Publishing Company, New York, 1918.
20- Foster, John W., Diplomatic Memoirs, Vol. 2, Houghton Mifflin Company, Boston, 1909.
21- Gutman, David E., The Politics of Armenian Migration to North America, 1885–1915, Edinburgh University Press Ltd, Edinburgh, Scotland, 2019.
22- Hueglin, T. O., Early Modern Concepts for a Late Modern World, Althusius on Community and Federalism, Wilfrid Laurier University Press, Waterloo, Ontario, 1999.
23- Ilbert, C. P. ,Montesquieu, Oxford University Press, London, 1904.
24- Mack, E. ,John Locke, Continuum International Publishing Group, New York, 2008.
25-Mihalkanin, Edward S. (Editor), American Statesmen : Secretaries of State from John Jay to Colin Powell. Greenwood Press, London, 2004.
26- Monroe, Joel H., Through Eleven Decades of History, Hungerford -Holbrook Co, Watertown, N. Y, 1911.

27- Neu, Charles E., An Uncertain Friendship: Theodore Roosevelt and Japan, 1906-I909, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1967.
28- Newmyer, R. K., Supreme Court Justice: Joseph Story. University of North Carolina Press, Chapel Hill, North Carolina, 1986.
29-Thayer, William Roscoe., The life and letters of John Hay (Vol. I), Constable & Co. Limited, London, 1915.
30-Utley, Robert M., High Noon in Lincoln Violence on the Western Frontier, University of New Mexico Press, Albuquerque, New Mexico, 1987.
31-Wei, William., Asians in Colorado: A History of Persecution and Perseverance in the Centennial State, University of Washington Press, Seattle, 2016.

رابعاً : البحوث والمجلات الأكاديمية :

32- American Society of International Law. (1907, January). American Journal of International Law, Vol. 1, No. 1, Published by American Society of International Law, Washington DC.
33- Bishop, J. W. (1965, May). Digest of International Law by Marjorie M. Whiteman, (a reviewed book). Michigan Law Review, Vol. 63, No. 7, Published by The Michigan Law Review Association, Grand Rapids, Michigan, USA.
34- Brown, J. S. (1894). Fur Seals and The Bering Sea Arbitration. Journal of the American Geographical Society of New York, Vol. 26, No. 1, Published by Taylor & Francis, Ltd., Oxfordshire, UK.
35-Canale, Joshua. (2019). "When a State Abounds in Rascals": New York's Revolutionary Era Committees for Public Safety, 1775–1783. Journal of the Early Republic ،Vol. 39, No.2, Published by University of Pennsylvania Press, Philadelphia, Pennsylvania.
36-Carroll, F. M. (1987, May). Robert Lansing and the Alaskan Boundary Settlement. The International History Review, Vol. 9, No. 2, Published by Taylor & Francis, Ltd., Oxfordshire, UK.
37-Foster, J. W. (1895, December). Results of The Bering Sea Arbitration. The North American Review, Vol. 661, No. 469, Published By University of Northern Iowa, Cedar Falls, Iowa.
38-Green, S. A., Dexter, F. B., & De Normandie, J. (1901 - 1902). Manuscripts of Jonathan Edwards; Jonathan Edwards at Portsmouth. Proceedings of the Massachusetts Historical Society, Vol. 15, Published by Massachusetts Historical Society, Boston, Massachusetts.
39-Knowlton, J. C. (1907, March). Thomas McIntyre Cooley. Michigan Law Review, Vol. 5, No. 5, Published by The Michigan Law Review Association, Grand Rapids, Michigan, USA.
40-Lansing, R. (1913). A Definition of Sovereignty. Proceedings of the American Political Science Association, Tenth Annual Meeting, Vol. 10, Published by Cambridge University Press.

41-Lansing, R. (1907, Jan - Apr). Notes on Sovereignty in a State. The American Journal of International Law, Vol. 1, No. 1, Published by American Society of International Law, Washington DC.
42-Lansing, R. (1907, April). Notes on Sovereignty in a State. Part 2. The American Journal of International Law, Vol. 1, No. 2, Published by American Society of International Law, Washington DC.
43-Lansing, R. (1904). The Questions Settled by the Award of the Alaskan Boundary Tribunal. Bulletin of the American Geographical Society, Vol. 36, No. 2, Published by Taylor & Francis, Ltd., Oxfordshire, UK.
44-Necrology. (1913). Proceedings of the New York State Historical Association, Vol. 12, Published by New York State Historical Association.
45-Scott, James Brown. (Jan, 1929). In Memoriam-Robert Lansing. The American Journal of International Law, Vol. 23, No. 1, Published by American Society of International Law, Washington DC.
46-Strauss, L. l. (1950, September). Oscar S. Straus: An Appreciation. The American Jewish Historical Society, Vol. 40, No. 1, New York.
47-The American Society of International Law. (1915, July). The Appointment of Mr. Robert Lansing as Secretary of State. The American Journal of International Law, Vol. 9, No. 3, Published by American Society of International Law, Washington DC.
48-The Graduates of Amherst College. (October- June, 1911-1912). Amherst Graduates' Quarterly, Amherst, Massachusetts.
49-Williams, W. (1943, October). Reminiscences of the Bering Sea Arbitration. The American Journal of International Law, Vol. 37, No. 4, Published by American Society of International Law, Washington DC.

خامساً : الصحف :

50- The Montgomery Advertiser (Newspaper), (1 November , 1903), Montgomery, Alabama State.
51- The Sun (Newspaper), (1914, March 21), Manhattan, New York.

سادساً : المؤتمرات :

52- International Conference on Bodin. (1973). Jean Bodin. Munchen: Oskar Beck Publications.

سابعاً : المواقع الإلكترونية :

Wikipedia. (2024). https://en.wikipedia.org/wiki/Frank_Lenz_(cyclist). 8 December, 2024, from Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Frank_Lenz_(cyclist)